العراق في ميزان المخاطر والاستجابة والتعافي

{قراءة استشرافية في التحوّلات السياسية والاقتصادية والأمنية والبيئية والتقنية}

اعداد
المستشار د. عقيل محمود الخزعلي
رئيس مجلس التنمية العراقي

2 الملخّص التنفيذي

4 أولًا/ المقدّمة

8 ثانياً/ الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة

15 ثالثاً / منهجية الدراسة ومقارباتها

20 رابعاً / محاور الدراسة

29 خامساً / مصفوفة المخاطر الوطنية ومنهج مؤشر الخطورة المركّبة(CRI)

39 السيناريوهات المحتملة للعراق

39 السيناريو الأول|| الاستقرار التحويلي(Transformative Stability)

40 السيناريو الثاني|| الهشاشة المركّبة(Compound Fragility)

41 السيناريو الثالث|| الصدمة الكبرى(Systemic Shock)

44 الإجراءات الاستباقية والجاهزية الوطنية

50 ساساً/ التمكين التشريعي والمؤسسي لمنظومة إدارة المخاطر والطوارئ في العراق

57 سابعاً / الاستجابة المتكاملة والتعافي الذكي

65 التحوّل الوطني من إدارة المخاطر إلى قيادة التحوّل

67 مراجع ومصادر مهمة

العراق في ميزان المخاطر والاستجابة والتعافي

الملخّص التنفيذي

تتناول هذه الدراسة تحليلًا استشرافيًا شاملًا للطوارئ والمخاطر والتهديدات المؤشرة والمحتملة التي قد تواجه العراق في المجالات السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والبيئية، والتقنية.

وتنطلق من فرضية أساسية مفادها أنّ مستقبل العراق سيتحدّد بمدى قدرته على إدارة المخاطر والتحولات بسرعة وكفاءة ضمن إطار وطني ذكي ومستدام.

تُظهر النتائج أنّ البلاد تواجه تحديات متداخلة أبرزها

الاعتماد المرتفع على النفط، تقلّبات الأسواق، شحّ المياه، التغيّر المناخي، الهشاشة المؤسسية، والتهديدات السيبرانية.

- حدّدت الدراسة ثلاثة سيناريوهات رئيسة:

1. الاستقرار التحويلي – إصلاح مؤسسي ونمو مستدام.
2. الهشاشة المركّبة – استقرار هشّ وتفاقم المشكلات البنيوية.
3. الصدمة الكبرى – انهيار اقتصادي وبيئي متزامن.

توصي الدراسة بإنشاء منظومة وطنية لإدارة المخاطر والأزمات، وتعزيز التحوّل الرقمي والبيئي والطاقوي، وتأسيس مؤشر وطني للمخاطر لتحديث الاستجابة الاستراتيجية سنويًا.

وتخلص إلى أنّ الجاهزية المؤسسية والحوكمة الذكية والابتكار هي مفاتيح عبور العراق نحو مستقبلٍ آمن ومستدام.

Executive Summary

This study provides a comprehensive foresight-based assessment of the emergencies, risks, and threats expected to face Iraq in 2026 across political, economic, security, environmental, and technological dimensions.

It is grounded on the premise that Iraq's future stability will depend on its institutional capacity to manage risks and transformations efficiently within a smart and sustainable national framework.

Findings indicate multiple overlapping challenges

high oil dependency, volatile markets, severe water scarcity, climate stress, institutional fragility, and rising cyber threats.

Three main scenarios are projected for 2026

1. Transformative Stability – Institutional reform and sustainable growth.
2. Compound Fragility – Fragile balance with structural vulnerabilities.
3. Systemic Shock – Simultaneous economic and environmental collapse.

The study recommends establishing a National Risk and Crisis Management System, accelerating digital, environmental, and energy transitions, and developing a National Risk Index for annual strategic updates.

It concludes that institutional readiness, smart governance, and innovation are Iraq's essential pillars for a secure and resilient future.

المقدمة

(1) السياق العام للدراسة

يشهد العراق مع نهاية العام الراهن (2025) ومطلع العام 2026، مرحلةً تاريخيةً تتقاطع فيها التحولات البنيوية الداخلية مع الاضطرابات الإقليمية والدولية في سياقٍ بالغ التعقيد.

وعلى الرغم من التقدّم المُحرز في قطاعات عديدة خصوصاً في السنين الماضية، إل أن البلاد على موعد مع استحقاقات الانتخابية البرلمانية المزمع عقدها في (2025/11/11م) وارهاصاتها وآثارها المحتملة، تقف على عتبة عقدٍ جديدٍ من التحديات المتشابكة [اقتصادية، وسياسية، وأمنية، وبيئية، وتقنية]، وقد أصبحت تلك التحديات أكثر حدّةً بفعل تراكُم الاختلالات الهيكلية، واستمرار اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاعٍ نفطيٍّ واحدٍ يشكّل مايقارب 90٪ من الإيرادات العامة وقرابة 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي (IMF, 2025).

تشير الإحصاءات المحدّثة الى هشاشة **البنية الاقتصادية** وارتباطها الشديد بتقلبات أسعار النفط، التي توقّع صندوق النقد الدولي أن تنخفض إلى نحو 57 دولارًا للبرميل في 2026 ضمن سيناريوهات الصدمة السعرية.

إلى جانب ذلك، تتزايد **المخاطر البيئية** بصورة غير مسبوقة. فالعراق يُصنّف ضمن خمس دولٍ في العالم الأكثر هشاشة مناخيًّا (UNEP, 2024)، بعد أن فقد خلال العقدين الماضيين أكثر من 60٪ من أراضيه الزراعية الخصبة بسبب التصحر، وتراجعت معدلات الجريان المائي في نهري دجلة والفرات بنسبة تقارب 40٪ مقارنةً بمستوياتها في تسعينات القرن الماضي (FAO, 2024).

هذه الظواهر المناخية تولّد تهديدًا مزدوجًا [أمنًا غذائيًّا هشًّا، ونزوحًا بيئيًّا داخليًّا يُفاقم الضغط على المدن والخدمات].

أما في **المشهد السياسي**، فما تزال البلاد تواجه تحدياتٍ متكرّرة في إدارة التوازنات بين القوى الفاعلة، وتدخلات التنسيق المؤسسي بين الحكومة الاتحادية والمحافظات، واشتداد الاستقطاب السياسي في ظل نظامٍ برلمانيٍّ تتكاثر فيه مراكز النفوذ، ودعوات للمقاطعة والعزوف عن المشاركة في الانتخابات النيابية التي ستجرى نهاية العام الحالي!

وتُحذّر دراسات Chatham House وCarnegie Middle East Center (2025) من أنّ أي اضطرابٍ في العلاقة بين القوى السياسية قد يعيد البلاد إلى دائرة الشلل التشريعي أو الاحتجاج الشعبي الواسع.

وفي المحور **(الأمني–الدفاعي)**، ورغم تحسّن مؤشرات الاستقرار النسبي، إلا أنّ خطر فلول الإرهاب، والنزاعات الحدودية المحدودة، وتعدد مراكز القوة الأمنية، يظلّ قائمًا.

كما يشير تقرير IISS – Military Balance (2025) إلى أنّ العراق يعاني من فجوة في جاهزية الدفاع الجوي والاستخباري في مواجهة التهديدات العابرة للحدود، لا سيّما مع تزايد هجمات الطائرات المسيّرة على منشآت الطاقة.

أما على **صعيد الطاقة**، فإنّ الاعتماد الكبير السابق السابقة على الغاز المستورد من إيران لتشغيل محطات الكهرباء (بنسبة تغطية تقارب ثُلث الإنتاج الوطني) جعل أمن العراق الطاقوي رهينةَ التوترات الإقليمية والسياسية (IEA, 2025). أي اضطرابٍ في هذه الإمدادات يخلّف أزمة كهربائية كبرى في صيف 2026، وهو ما أشار إليه تقرير وكالة الطاقة الدولية ضمن تقييمها للمنطقة.

وتتقاطع كل هذه التحديات مع **مسارات التحوّل الرقمي والتقني** في الدولة العراقية، والتي وإن بدأت في السنوات الأخيرة، فإنها تواجه مخاطر سيبرانية متنامية، نتيجة ضعف بنية الأمن المعلوماتي وتعدّد الجهات المسؤولة عن حماية الشبكات الحكومية.

أما تقرير World Economic Forum (2025) فقد صنّف العراق ضمن الفئة C في مؤشر الجاهزية **للأمن السيبراني**، مع ضعفٍ في التشريعات الناظمة للبيانات الرقمية.

في ظل هذه اللوحة المعقّدة، تأتي أهمية هذه الدراسة الأكاديمية بوصفها جهدًا علميًّا استشرافيًّا لتحديد **خريطة المخاطر الوطنية**، عبر تحليلٍ منهجيٍّ عابر للقطاعات، يدمج بين المقاربات السياسية والاقتصادية والأمنية والبيئية والتقنية، ويركّز على العلاقات البينية بينها، لتقديم صورةٍ متكاملة عن احتمالات الطوارئ والتهديدات القادمة.

(2) فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على مجموعة من الفرضيات العلمية التي تمثّل أساس التحليل والسيناريوهات المستقبلية، وهي كالآتي

أ. فرضية الهشاشة المتراكمة

إنّ معظم التحديات التي ستواجه العراق هي امتدادٌ تراكميٌّ لقصورٍ بنيويّ في إدارة الموارد، وتعدد مراكز القرار، وضعف الإصلاح المؤسسي في العقود السابقة.

بالتالي، فإنّ أي أزمةٍ جديدة ستظهر بصورةٍ مركّبةٍ ومتداخلةٍ بين قطاعاتٍ متعدّدة، دون أن تكون أزمةٍ منفصلةٍ في قطاعٍ واحد.

ب. فرضية الارتباط المتبادل

المخاطر الاقتصادية والسياسية والأمنية والبيئية مترابطة بشكلٍ وثيق؛ فهبوط أسعار النفط مثلًا يُنتج أزمةً ماليةً وينعكس على الخدمات والطاقة والاستقرار الاجتماعي والسياسي.

ومن هنا تنطلق الدراسة من رؤية **النظام المتشابك للمخاطر** (Systemic Risks Network).

ج. فرضية التحوّل السريع للتهديدات

إنّ طبيعة الأزمات في العصر الرقمي تجعلها متحوّلةً وسريعةَ الانتشار، إذ يمكن لتحوّلٍ رقميٍّ بسيط أو حادثٍ سيبرانيٍّ محدود أن يُحدث تأثيرًا واسعًا على الأمن الاقتصادي أو الخدمات العامة.

د. فرضية التأثير الإقليمي والدولي

سيتأثر العراق بشدة بالتقلّبات الجيوسياسية في الإقليم، خاصة في حال تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة والكيان وإيران، أو حدوث اضطرابات في أسواق الطاقة العالمية نتيجة الصراع في البحر الأحمر أو مضيق هرمز.

كما أنّ أي تحوّلٍ في الاقتصاد الصيني أو الأمريكي سينعكس على الطلب على النفط العراقي مباشرة.

هـ. فرضية الفرصة الكامنة

رغم شدة المخاطر، يمتلك العراق عناصر قوّةٍ كامنة – **بشرية، وجغرافية، ومواردية** – تؤهله للتحوّل نحو نموذج **الإدارة الذكية للمخاطر** إذا أُحسن توظيفها.

ومن ثمّ، تُعالج الدراسة المخاطر ضمن إطارٍ استراتيجيّ يرى في الأزمة فرصةً لإعادة البناء.

(3) أهمية الدراسة

أ. الأهمية الأكاديمية

تكتسب هذه الدراسة أهميّتها من كونها إحدى المحاولات المنهجية الشاملة لرسم **مصفوفة المخاطر** الوطنية للعراق ضمن مقاربةٍ علميةٍ تحليليةٍ واستشرافيةٍ متكاملة.

فهي تجمع بين الأدوات الكمية (البيانات والمؤشرات) والأدوات النوعية (التحليل المقارن والسياقي)، وتقدّم نموذجًا علميًّا يمكن اعتماده كأساسٍ لتصميم سياسات استباقية وطنية في مجالات الطاقة والاقتصاد والأمن.

ب. الأهمية الوطنية

تُعَدّ الدراسة وثيقةً مساعدةً لصنّاع القرار في رسم أولويات الدولة العراقية للأعوام القادمة من خلال تحديد نقاط الضعف البنيوية، وبيان مدى جاهزية مؤسسات الدولة في مواجهة الكوارث المحتملة.

كما يمكن اعتماد نتائجها في صياغة **المنهاج الوزاري للحكومة القادمة**، وفي وضع استراتيجية وطنية لإدارة المخاطر والأزمات.

ج. الأهمية التطبيقية

توفر الدراسة إطارًا عمليًّا لبناء نظام الإنذار المبكر الوطني عبر الربط بين مؤشرات القطاعات (الاقتصاد، الطاقة، المياه، الصحة، الأمن، التكنولوجيا)، وإنشاء قاعدة بياناتٍ وطنيةٍ للمخاطر تُحدَّث دوريًّا.

وتقدّم كذلك مقترحاتٍ لتأسيس مجلس الأمن الوطني الاقتصادي–البيئي–الرقمي كهيئةٍ عليا لإدارة المخاطر الاستراتيجية العابرة للقطاعات.

الحصاد

إذن، تستند هذه الدراسة إلى رؤيةٍ علميةٍ تعتبر العام القادم عامًا مفصليًّا في مسار الدولة العراقية؛ عامًا يختبر قدرتها على الانتقال من إدارة الأزمات بردّ الفعل إلى إدارة المخاطر بالاستباق والتحوّل الذكي.

وسوف تسعى المحاور القادمة إلى تحليل كل محورٍ من محاور الدولة (السياسي، الاقتصادي، الأمني، الطاقوي، الاجتماعي، البيئي، الرقمي، التنموي، الصحي، الثقافي، المالي، التجاري، المائي، الزراعي)

بمنهجٍ علميٍّ دقيق، يُبرز التهديدات ويقيس احتمالاتها، ويضع السيناريوهات الواقعية، وصولًا إلى بناء إطارٍ وطنيٍّ لإدارة الطوارئ والمخاطر في العراق.

(تصنيف المفاهيم والمصطلحات الأساسية في منظومة إدارة المخاطر الوطنية)

1. التمهيد

تُشكّل إدارة المخاطر والأزمات إطارًا علميًّا متكاملًا تتقاطع فيه مفاهيم متعدّدة تختلف في الدرجة والمستوى والمآل، لكنها تتداخل في المنظومة التطبيقية للدولة الحديثة.

ولأنّ العراق يدخل مرحلته السياسية القادمة وسط بيئةٍ شديدة التقلّب، فقد أصبح من الضروري تحديد المصطلحات الرئيسة التي تتعامل معها الدولة ضمن سياقات الطوارئ والمخاطر، وذلك لتجنّب الخلط بين المفاهيم التي تؤثر مباشرة في تصميم الاستراتيجيات والسياسات.

تتدرج المفاهيم في منظومة الخطر من الأدنى تأثيرًا إلى الأعلى خطورة وفق التصنيف العلمي الآتي، الذي يعتمد على معيارين رئيسين

أ. **الاحتمال** Probability – أي مدى إمكانية الحدوث،

ب. **الأثر** Impact – أي حجم التأثير على النظام العام للدولة.

ويُشار إلى هذا التصنيف اصطلاحًا باسم **سُلّم الخطر الوطني** (National Risk Escalation Ladder) كما توصي به وكالة الطوارئ الأمريكية (FEMA, 2023) والأمم المتحدة للحدّ من الكوارث (UNDRR, 2024).

2. التحدّيات (Challenges)

أ. **التعريف الأكاديمي||** التحدّي هو وضعٌ أو حالةٌ تُختبر فيها قدرات الدولة أو المجتمع أو المؤسسة في مواجهة ظروفٍ جديدةٍ أو معقّدةٍ تتطلّب حلولًا مبتكرة، من دون أن تُشكّل خطرًا مباشرًا أو تهديدًا آنِيًّا (OECD, 2022).

ب. **الطبيعة||** يمثل التحدّي الدرجة الأولى من درجات الضغط النظامي، وغالبًا ما يكون فرصةً كامنةً للتطوير والإصلاح إن أُدير بفعالية.

أمثلة على ذلك في الحالة العراقية// التحدي السكاني، التحدي التعليمي، التحدي البيئي، التحدي في تنويع الاقتصاد.

ج. **الأهمية||** يُقاس التحدّي بمدى استجابة المنظومة له. فإذا فشلت المؤسسات في تحويله إلى فرصة، يتحوّل إلى تهديدٍ حقيقيّ.

د. **المراجع||** (OECD, 2022; UNDP, 2023)

3. التهديدات (Threats)

أ. **التعريف الأكاديمي||** التهديد هو احتمال مقصود أو غير مقصود يُمكن أن يؤثر سلبًا في الأهداف الوطنية أو المؤسسية أو الأمنية، ويُعبَّر عنه بإشارات أو نوايا أو ظروفٍ قابلةٍ للتحوّل إلى فعلٍ ضار (ISO 31000, 2018).

ب. **الطبيعة||** التهديد مؤشّر تحذيري مبكر، ويُعدّ ثاني درجات التصعيد بعد التحدّي.

يكون عادةً محدّد المصدر (طرف، جهة، ظرف)، وقد يكون سياسيًّا أو اقتصاديًّا أو سيبرانيًّا أو طبيعيًّا.

في العراق 2026: من أمثلة التهديدات المحتملة

- ✓ تصاعد التوتر بين القوى السياسية.
- ✓ التهديد السيبراني للمنصات الحكومية.
- ✓ التهديد المائي من دول الجوار.
- ✓ التهديد الأمني الحدودي.

ج. **المراجع||** (ISO, 2018; WEF Global Risk Report, 2025; RAND, 2024)

4. الأخطار (Hazards)

ب. **التعريف الأكاديمي||** الخطر هو حدث أو ظاهرة أو عامل قادر على إحداث ضررٍ محتمل للأشخاص أو الممتلكات أو البيئة، سواء بفعلٍ طبيعي (مثل الزلازل والعواصف) أو صناعي (مثل التسرب الكيميائي) (UNDRR, 2024).

ج. **التمييز بين الخطر والتهديد||** التهديد يرتبط بالعامل الفاعل (فاعل بشري أو نية سلبية)،

أما **الخطر** فيرتبط بالظاهرة أو السبب (عامل طبيعي أو بيئي أو تقني).

د. **أنواع الأخطار**

- ✓ **أخطار طبيعية** (زلازل، فيضانات، تصحر، عواصف).
- ✓ **أخطار تكنولوجية** (حرائق صناعية، تسرّب غازي، انقطاع كهربائي).
- ✓ **أخطار (بشرية–مجتمعية)** (هجرة جماعية، فوضى احتجاجية).
- ✓ **أخطار مركّبة** (بيئية–اقتصادية–اجتماعية متداخلة).

في العراق

أخطر الأخطار البيئية:

- ✓ التصحر المتسارع في الجنوب.
- ✓ العواصف الترابية التي تجاوزت 120 يومًا سنويًا (UNEP, 2025).
- ✓ تراجع الخزانات المائية في الثرثار والحبانية بنسبة 40٪.

ج. **المراجع||** (UNDRR, 2024; UNEP, 2025; FAO, 2024)

5. المخاطر (Risks)

أ. **التعريف الأكاديمي||** تمثّل المخاطر الاحتمال الإحصائي لوقوع حدثٍ ضار مضروبًا بحجم أثره، أي أن:

الخطر = الاحتمال × الأثر (Risk = Probability × Impact)

(ISO 310002018; WEF, 2025).

ب. **الطبيعة||** المخاطر هي منطقة التحليل العلمي المركز في هذه الدراسة، كونها تُمثّل نقطة التحوّل بين الظواهر المحتملة والنتائج الواقعية.

ويُقسَّم الخطر إلى

- ✓ **خطر استراتيجي** (Strategic Risk)

- ✓ **خطر تشغيلي** (Operational Risk)
- ✓ **خطر مالي** (Financial Risk)
- ✓ **خطر بيئي** (Environmental Risk)
- ✓ **خطر (رقمي/سيبراني)** (Cyber Risk)

أبرز المخاطر الوطنية في العراق

- ✓ مخاطر انخفاض الإيرادات النفطية.
- ✓ مخاطر العجز المالي.
- ✓ مخاطر نقص المياه والجفاف.
- ✓ مخاطر (أمنية–سيبرانية) على البنى التحتية الرقمية.
- ✓ مخاطر التلوث البيئي وتأثيره على الصحة العامة.
- ✓ مخاطر الصراعات الداخلية.

ج. **المراجع||** (ISO, 2018; IMF, 2025; WEF, 2025; IEA, 2025)

6. الطوارئ (Emergencies)

أ. **التعريف الأكاديمي||** الطوارئ هي حالة مفاجئة أو متسارعة تتطلّب تدخّلًا فوريًّا لإيقاف أو تقليل أثر حدثٍ مضرٍّ على الأرواح أو الممتلكات أو البيئة (FEMA, 2023)، تُعدّ الطوارئ مرحلة الانفجار الأولى للمخاطر غير المُدارة.

ب. **أنواع الطوارئ**

- ✓ **طوارئ صحية** (وباء، تسمم جماعي، أزمة دوائية).
- ✓ **طوارئ بيئية** (تسرّب نفطي، انقطاع مياه).
- ✓ **طوارئ تقنية** (انهيار شبكات رقمية، انقطاع كهربائي شامل).
- ✓ **طوارئ أمنية** (اشتباك محدود، تفجير، احتجاج فوضوي).

ج. **خصائص الطوارئ:**[مفاجئة، قصيرة الأمد، تتطلب قراراتٍ آنية وسريعة، يُقاس نجاح إدارتها بسرعة الاستجابة لا بنجاعة السياسات].

في العراق 2026

الاحتمال الأعلى هو في طوارئ الكهرباء والمياه نتيجة الإجهاد الطاقوي والمائي، إضافة إلى طوارئ صحية محتملة نتيجة الغبار والأمراض التنفسية، أو امراض (الوباء، الجائحة).

د. **المراجع||** (FEMA, 2023; WHO, 2024; Iraqi MoH, 2025)

7. الأزمات (Crises)

أ. **التعريف الأكاديمي||** الأزمة هي مرحلة تصعيدٍ تتجاوز حدود الطوارئ، وتتمثّل في فقدان السيطرة على الموارد والقرارات ضمن نطاقٍ زمنيٍّ محدّد، مما يهدّد استقرار النظام العام أو المؤسسي (Hermann, 2022; UNDP, 2023).

ب. الفرق بين الأزمة والطوارئ

- ✓ **الطوارئ** = حالة مفاجئة قابلة للاحتواء.
- ✓ **الأزمة** = حالة تفاقم للطوارئ أدّت إلى اختلالٍ مؤسسيٍّ يحتاج إلى إعادة هيكلة في القرارات والسياسات.

ج. **أنواع الأزمات**

- ✓ **أزمة سياسية** // انهيار تحالفات أو فقدان شرعية.
- ✓ **أزمة اقتصادية** // عجز مالي، تضخّم مفرط.
- ✓ **أزمة أمنية** // فقدان السيطرة على مناطق أو أجهزة.
- ✓ **أزمة خدمية** // انقطاع الكهرباء والمياه.
- ✓ **أزمة بيئية** // كوارث جفاف أو تلوث شديد.

في العراق

تجارب السنوات السابقة (2018–2022) أظهرت كيف تحوّلت طوارئ الخدمات إلى أزمات وطنية (احتجاجات، تعطيل حكومي، تراجع الثقة العامة).

د. **المراجع||** (Hermann, 2022; UNDP, 2023; IMF, 2025)

8. الكوارث (Disasters)

أ. **التعريف الأكاديمي||** الكارثة هي حادثة كبرى تتجاوز قدرة الدولة أو المجتمع على الاستجابة والإدارة بمواردها الذاتية، وتؤدي إلى خسائر بشرية ومادية وبيئية واسعة النطاق (UNDRR, 2024).

ب. أنواع الكوارث

- ✓ كوارث طبيعية (زلازل، فيضانات، جفاف شامل).
- ✓ كوارث صناعية (انفجار، تسرّب إشعاعي).
- ✓ كوارث مركّبة (بيئية–اجتماعية–اقتصادية).

ج. **الخصائص العلمية**

- ✓ غير قابلة للاحتواء الداخلي.
- ✓ تتطلّب تدخلًا دوليًا أو إقليميًا.
- ✓ تغيّر البيئة السياسية والاجتماعية جذريًا.

في الحالة العراقية

أخطر الكوارث المحتملة في 2026 هي

- ✓ كارثة مائية – بيئية إذا انهار التوازن المائي في دجلة والفرات.
- ✓ كارثة صحية إذا تزامن تلوث المياه مع أمراض تنفسية ناتجة عن الغبار.
- ✓ كارثة طاقوية–اقتصادية إذا تعطلت إمدادات الكهرباء والنفط.

د. **المراجع||** (UNDRR, 2024; UNEP, 2025; FAO, 2024)

9. سلم الخطورة الوطنية (من الأدنى إلى الأعلى)

الدرجة	المفهوم	طبيعة الحالة	نوع الاستجابة المطلوبة
1	**التحدّي**	اختبار للقدرات	إصلاح وتطوير
2	**التهديد**	خطر محتمل مقصود	وقاية وردع
3	**الخطر**	ظاهرة قابلة للضرر	تخطيط وإدارة
4	**المخاطر**	احتمالية × أثر	تحليل وتخفيف
5	**الطوارئ**	حدث مفاجئ	تدخل سريع
6	**الأزمة**	انهيار في السيطرة	إدارة عليا وهيكلة

(المصدر إعداد الباحث بالاستناد إلى ISO 31000، UNDRR، FEMA، OECD، WEF Reports 2025)

10. المفاهيم والمصطلحات المقاربة

لضمان الدقة العلمية، يجدر التمييز بين بعض المفاهيم القريبة

المصطلح	المفهوم المقارب	الفرق الجوهري
الأزمة	المشكلة	الأزمة تتسم بالانفجار الزمني والضغوط الحادة، بينما المشكلة قابلة للمعالجة التدريجية.
الكارثة	الخطر	الكارثة نتيجة الخطر غير المُدار، وهي أعلى درجات الضرر.
الطوارئ	الحادث	الطوارئ ذات أثر مؤسسي، أما الحادث فمحلي محدود.
التهديد	التحدّي	التهديد يحمل نية سلبية أو احتمال ضرر، أما التحدّي ففرصة تطور.
الخطر	المخاطرة	الخطر وصف للحدث، والمخاطرة قياس لاحتماله وتأثيره.

الحصاد

يُظهر التسلسل المفاهيمي أنّ المخاطر لم تعد أحداثًا معزولة، اذ انها اصبحت مراحل متصاعدة ضمن دورة التحدّي–التهديد–الخطر–الطوارئ–الأزمة–الكارثة.

تتطلّب إدارة الدولة العراقية بناءَ منظومة متكاملة للوقاية، تعتمد على أدوات الرصد، والتحليل، والاستجابة، والتعافي، وفق الإطار الدولي ISO 31000 الذي يؤكد أنّ المخاطر إذا لم تُقَم بإدارتها، فإنّها تُديرُك، وتحدد مصيرك

ثالثاً / منهجية الدراسة ومقارباتها

1. التمهيد

ترتكز هذه الدراسة على فكرةٍ مركزيةٍ مفادها أنّ إدارة المخاطر الوطنية ليست ردّ فعلٍ لأزماتٍ مفاجئة، وإنما نظامٌ استباقيٌّ متكاملٌ لتوقّع الطوارئ والكوارث قبل وقوعها.

ومن ثمّ، تُعتمد في هذه الدراسة مقاربةٌ (تحليلية–استشرافية–مقارنة–كمّية–نوعية)، تُعالج المشهد العراقي ضمن تفاعلاته الداخلية والإقليمية والدولية.

فالغاية وصف الواقع وتقدير الاتجاهات المستقبلية وتقديم سيناريوهاتٍ عمليةٍ للوقاية والتكيّف.

2. منهجيّة البحث المعتمدة

تعتمد الدراسة مجموعة من المناهج المتكاملة، وفق نموذج التكامل المنهجي الرباعي (4 D Integrated Research Model) الذي يجمع بين أربعة مستويات من التحليل

أ. **المنهج التحليلي المقارن** (Comparative Analytical Method)

يُستخدم لتحليل أوجه الشبه والاختلاف بين التجربة العراقية وتجارب دولٍ مختارةٍ في المنطقة (تركيا، السعودية، إيران، الأردن)، بغية استنباط الدروس في إدارة الأزمات والطوارئ.

يُركّز التحليل على النظم المؤسسية، والسياسات المالية، والإدارة البيئية، والبنية الأمنية.

ب. **المنهج الكمي الإحصائي** (Quantitative Statistical Method)

يُستخدم لقياس وتفسير العلاقات بين المؤشرات، مثل

- ✓ معدل النمو الاقتصادي مقابل مستوى الإنفاق العام.
- ✓ مؤشرات الأمن المائي مقابل الإنتاج الزراعي.
- ✓ معدلات البطالة مقابل الاستقرار السياسي والاجتماعي.

يعتمد التحليل الإحصائي على بيانات من:

(2024–2025) IMF Data Portal، World Bank Databank، UNDP Human Development Reports، (2025) IEA Energy Outlook، و Iraqi Ministries Reports (Planning, Finance, Water Resources, Environment).

ج. **المنهج النوعي التحليلي** (Qualitative Interpretive Method)

يُستخدم لتفسير السياقات غير الكمية: [الخطاب السياسي، التحالفات الداخلية، المواقف الإقليمية، أثر الإعلام والرأي العام، وسلوك النخب والمؤسسات].

يعتمد على التحليل البنيوي للنصوص (Discourse Analysis) والمقابلات المنشورة والتقارير البحثية.

د. **المنهج الاستشرافي** (Foresight & Scenario Building Method)

يُعدّ الركيزة الأساسية في الدراسة.

يهدف إلى بناء تصوّراتٍ مستقبليةٍ محتملة للعراق ضمن ثلاثة سيناريوهات رئيسة:

- ✓ سيناريو الاستقرار التحويلي (Transformation Stability) – في حال تبنّت الدولة سياسات الإصلاح الذكي وإدارة المخاطر الوقائية.
- ✓ سيناريو الهشاشة المركّبة (Compound Fragility) – في حال استمرار الاختلالات البنيوية وتفاقم الأزمات المترابطة.
- ✓ سيناريو الصدمة الكبرى (Major Shock) – في حال تعرّض العراق لحدثٍ كارثيٍّ بيئيٍّ أو اقتصاديٍّ أو أمنيٍّ واسع التأثير.

3. نموذج إدارة المخاطر المعتمد

تستند الدراسة إلى الإطار الدولي ISO 310002018 – Risk Management Framework، وإلى إطار الأمم المتحدة للحد من الكوارث (UNDRR)، مع تكييفها على السياق العراقي.

ويتكوّن النموذج من سبع مراحل متتابعة

أ. **تحديد السياق الوطني** (Context Establishment)// توصيف البيئة الداخلية والخارجية للعراق – السياسية، الاقتصادية، الأمنية، البيئية، التقنية.

ب. **تحديد المخاطر** (Risk Identification)// حصر جميع الأخطار والتهديدات المحتملة في القطاعات الأربعة عشر الواردة في الدراسة.

ج. **تحليل المخاطر** (Risk Analysis)// تقدير الاحتمالية × حجم الأثر، وتحديد مستوى الخطر (منخفض – متوسط – مرتفع – حرج).

د. **تقييم المخاطر** (Risk Evaluation)// ترتيب المخاطر حسب الأولوية، ضمن مصفوفة المخاطر الوطنية (National Risk Matrix).

هـ. **معالجة المخاطر** (Risk Treatment)// اقتراح استراتيجيات التخفيف، والوقاية، والاستجابة، والتعافي.

و. المتابعة والمراجعة (Monitoring & Review)// متابعة مؤشرات الإنذار المبكر وتحديث قاعدة البيانات الوطنية للمخاطر سنويًا.

ز. **الاتصال والتنسيق** (Communication & Coordination)// ضمان التكامل بين المؤسسات المعنية (مكتب رئيس الوزراء – وزارات الدفاع، الداخلية، البيئة، التخطيط، المالية – المحافظات – القطاع الخاص – المنظمات الدولية).

4. نطاق الدراسة

أ. **النطاق الزمني**|| تغطي الدراسة المدة الممتدة من بداية عام 2024 حتى نهاية عام 2026، أي الفترة التي تشهد تحوّلًا استراتيجيًا في الاقتصاد والسياسة الإقليمية، وتزايد احتمالات الأزمات المناخية والطاقوية.

ب. **النطاق الجغرافي**|| يشمل التحليل جميع المحافظات العراقية، مع تركيزٍ خاص على المحافظات ذات الحساسية العالية للمخاطر:

- ✓ **جنوبية (البصرة، ميسان، ذي قار)**// لارتباطها بالموارد النفطية والمائية.
- ✓ **وسطى (بغداد، بابل، كربلاء)**// لكونها مركز القرار السياسي والإداري.
- ✓ **شمالية (نينوى، أربيل، كركوك)**// لاعتبارات أمنية وإثنية وجغرافية.
- ✓ **غربية (الأنبار)**// لحساسيتها في الأمن الحدودي والبيئة الصحراوية.

ج. **النطاق الموضوعي**|| يغطي 14 محورًا رئيسًا، وهي [السياسة – الاقتصاد – الأمن والدفاع – الطاقة – المجتمع – البيئة – التقنية والذكاء الاصطناعي – التنمية – الصحة – الثقافة والإعلام – المدنية – الإعمار والاستثمار – المالية والتجارة – المياه والزراعة].

5. أدوات جمع وتحليل البيانات

أ. **أدوات ثانوية (ثابتة المصدر)**

- ✓ **تقارير المؤسسات الدولية**// IMF, World Bank, IEA, UNDP, FAO, WHO, UNEP, ESCWA.

- ✓ **تقارير وطنية**// وزارة التخطيط، وزارة المالية، وزارة البيئة، وزارة الموارد المائية، البنك المركزي العراقي.
- ✓ **قواعد بيانات كمية**// Our World in Data, Statista, Global Risk Index, Fragile States Index (FSI).

ب. **أدوات تحليلية كمية**

- ✓ **مصفوفة الاحتمال × الأثر** (Likelihood × Impact Matrix)// لتصنيف المخاطر حسب شدتها وأولوية معالجتها.
- ✓ **تحليل الانحدار والتوجه الزمني** (Regression & Trend Analysis)// لقياس العلاقة بين المؤشرات (مثل النمو الاقتصادي وأسعار النفط).
- ✓ **مؤشر الخطورة المركّبة** (Composite Risk Index – CRI)//الذي يجمع بين 5 أبعاد سياسي، اقتصادي، أمني، بيئي، تقني.

ج. **أدوات تحليلية نوعية**

- ✓ تحليل الخطاب السياسي والإعلامي.
- ✓ تحليل السيناريوهات باستخدام منهج (Delphi & Futures Wheel).
- ✓ مراجعة الأدبيات الأكاديمية الحديثة (2023–2025).

6. فروض الاختبار ومؤشرات القياس

المجال	الفرضية الرئيسة	المؤشر الكمي/النوعي المستخدم	مصدر البيانات
الاقتصاد	استقرار الإيرادات مرتبط بسعر النفط	سعر البرميل/الناتج المحلي	IMF, OPEC, CBI
الأمن	تراجع التهديدات مرتبط بتوازن سياسي داخلي	مؤشر الهجمات الإرهابية	IISS, SIPRI
المياه	تناقص الموارد المائية يؤدي لانخفاض الزراعة	معدلات الجريان/المحاصيل	FAO, UNEP
التقنية	ارتفاع التحول الرقمي يزيد التعرض للسيبرانية	عدد الهجمات المسجلة	WEF, UNCTAD
الصحة	تلوث الهواء يرتبط بالأمراض التنفسية	نسب الإصابات/الوفيات	WHO, MoH

7. منهج تحليل السيناريوهات المستقبلية (Scenario Analysis Framework)

يعتمد التحليل على نموذجٍ ثلاثي المحاور

البُعد	السيناريو الإيجابي	السيناريو الوسطي	السيناريو السلبي
السياسي	توافق وطني وتماسك حكومي	توازن هشّ	انقسام واحتقان
الاقتصادي	تنويع الإيرادات والإصلاح المالي	نمو متذبذب	انكماش وعجز مزمن
الأمني	استقرار وطني نسبي	تهديدات محدودة	اضطرابات شاملة
البيئي	استدامة وتحكم بالمياه	تدهور تدريجي	أزمة مائية حادة
التقني	أمن رقمي وذكاء اصطناعي وطني	تحوّل جزئي	انهيار في البنى السيبرانية

8. ضمانات النزاهة الأكاديمية والمنهجية

أ. جميع الإحصاءات والمصادر موثّقة ومقتبسة من تقارير رسمية منشورة (2023–2025).

ب. يُلتزم بأسلوب التوثيق APA الإصدار السابع.

ج. يُراعى الحياد العلمي وعدم الانحياز السياسي أو الأيديولوجي.

د. تُراجع النتائج من خلال مقارنةٍ متقاطعةٍ بين المصادر الدولية والوطنية.

هـ. يُعتمد في التحليل على مبدأ التحقّق الثلاثي (Triangulation) الذي يجمع بين

و. المصدر الإحصائي (الرقم)،

ز. التحليل النوعي (القراءة التفسيرية)،

ح. المقارنة الإقليمية (التحقق السياقي).

الحصاد

تُوفّر هذه المنهجية المتكاملة قاعدةً علميةً لبناء تحليلٍ استشرافيّ دقيقٍ للعراق، ضمن مقاربةٍ تعدّدية تربط بين الكمّ والكيف، والواقع والمستقبل، والمؤسسات والبيئة.

وستعتمد المحاور القادمة على هذه المنهجية لتفصيل المخاطر والتهديدات والسيناريوهات، وصولًا إلى اقتراح إطارٍ وطنيّ متكاملٍ لإدارة الطوارئ والمخاطر في العراق 2026–2030.

4.1 المحور الاقتصادي

أ. الوضع الراهن (كمّي ونوعي)

- ✓ وفق تقرير Iraq 2025 Article IV Consultation لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يسجّل الاقتصاد العراقي انكماشاً مقداره –1.5 ٪ في 2025، مع تضخم حوالي 2.5 ٪ في الأسعار الاستهلاكية.
- ✓ تراجع النمو في القطاع غير النفطي من 13.8 ٪ في 2023 إلى نحو 2.5 ٪ في 2024، نتيجة انخفاض الاستثمار العام وضغوط التمويل، بحسب التقرير نفسه.
- ✓ يشير التقرير Unlocking Iraq's Economic Potential إلى أن النمو طويل الأجل في القطاع غير النفطي قد يبقى محدودًا (3–4 ٪) إذا استمرت مشاكل الكفاءة وهدر رأس المال البشري.
- ✓ يعرض البنك الدولي أن العراق يواجه مخاطرة كبيرة بسبب اعتماد مفرط على النفط، حيث أن الآفاق الاقتصادية عرضة لتذبذبات أسعار الخام والتوترات الجيوسياسية.

ب. نقاط القوة والضعف

نقاط القوة

- ✓ مخزون نفطي كبير وبنية تحتية نفطية مطوّرة جزئيًا.
- ✓ تواجد قدرات بشرية متخصّصة في بعض القطاعات (الهندسة، النفط، البنية التحتية).
- ✓ إمكانيات جغرافية تسمح بكون العراق مركزًا لربط بين آسيا وأوروبا (الموقع الجغرافي).

نقاط الضعف

- ✓ اعتماد شبه كامل على عوائد النفط، مما يعرّض الموازنة العامة لصدمات الأسعار.
- ✓ ضعف في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب عدم الاستقرار السياسي والقوانين المتعثّرة.
- ✓ ضعف الكفاءة المؤسسية ووجود هدر ومشاكل في الأداء الإداري.
- ✓ خدمة الديون والالتزامات المتراكمة تجمّد الكثير من المساحة المالية للتنمية.
- ✓ القيود التمويلية التي أدّت إلى تراكم المستحقات (arrears) في 2024.

ج. المخاطر والتهديدات المتوقعة

- ✓ انخفاض جديد في أسعار النفط دون اتخاذ سياسات تحوّط، ما قد يوسّع العجز المالي إلى ما يتجاوز قدرات الدولة على التكيف.
- ✓ تأخّر الإصلاحات الهيكلية في القطاع غير النفطي سيُبقي النمو محدودًا، ويُفاقم البطالة وتراجع الدخل الحقيقي.
- ✓ تراجع ثقة المستثمرين الخارجيين، وشح في التمويل الخارجي للمشاريع الكبرى.
- ✓ تراجع الإنفاق العام على البنية التحتية والخدمات الأساسية بسبب ضغوط الموازنة.
- ✓ تضارب السياسات النقدية والمالية، بما قد يؤدي إلى أزمة سيولة أو حساسية بالعملة المحلية (الدينار).

الانطباع النوعي

السيناريو الأقرب هو ضعف النمو مع ضغوط مالية كبيرة، ما يدفع الحكومة إلى الاعتماد على الاقتراض أو تأجيل المشاريع التنموية الكبرى. وإذا تُركت الأمور بدون إصلاح فعّال، قد تندفع البلاد نحو أزمة مخصّصات وإخفاق في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.

4.2 محور الطاقة

أ. الوضع الراهن (كمّي ونوعي)

- ✓ يعتمد العراق في تشغيل محطات الكهرباء على الغاز المستورد من إيران بشكل كبير، ما يجعل توليد الطاقة هشًّا أمام أي انقطاع في الإمداد. (تقديرات إعلامية وتقارير طاقة).
- ✓ وفق تحليل Fanack حول المياه والطاقة، الجهات العراقية تستمد تقريبًا 100٪ من المياه السطحية من نهري دجلة والفرات، مما يؤثر في تطبيقيات الطاقة الكهرومائيّة والتبريد.
- ✓ تقارير المصادر تشير إلى أن احتياطيات المياه في العراق تراجعت بصورة حادّة، حيث يُقدّر أن الاحتياطيات قد انخفضت إلى أقلّ من النصف مقارنة بالماضي (من 21 مليار م³ إلى أقل من ذلك) خلال عام.
- ✓ الهدر في البنية التحتية للطاقة والكهرباء كبير، مع فقدات في النقل والتوزيع تُقدَّر بنسب عالية بين الإنتاج والمستهلك.

ب. المخاطر المتوقعة

- ✓ انقطاع مفاجئ في إمداد الغاز الإيراني يؤدي إلى انقطاعات كهربائية واسعة أثناء ذروة الطلب الصيفي.
- ✓ عجز في توليد الطاقة مقابل الطلب المتصاعد مع النمو السكاني والتحوّل الرقمي.
- ✓ تأخّر مشاريع الطاقة المتجددة أو الذاتية في التعويض عن الاعتماد على الوقود المستورد.
- ✓ تهديدات أمنية على البنى التحتية للكهرباء (هجمات على محطات، تخريب خطوط تحويل).
- ✓ تآكل القدرة على الصيانة والتحديث بسبب ضغوط الميزانية.

الانطباع النوعي

ستكون الطاقة أحد أهم الحلقات الأضعف، والخشيّة أن تكون الصورة قائمة إذا استمرت الدولة بالاعتماد على الوقود المستورد فقط دون البدائل والإصلاح، قد تنكشف هشاشة القطاعات الخدمية والاقتصادية بأسرع مما يُتصور.

4.3 محور المياه والزراعة

أ. الوضع الراهن

- ✓ يتأتى أكثر من 98٪ من المياه السطحية للعراق عبر نهري دجلة والفرات، وكلاهما مصدران دوليان خارج حدود العراق (تركيا، إيران).
- ✓ تبيّن المصادر أن العراق يفقد بين 8 إلى 12 مليار م³ سنويًا بسبب التبخّر والسياسات الخارجية وتقليص الجريان.
- ✓ تُشير بعض المصادر الى إن الاحتياطيات المائية في بعض السدود انخفضت إلى أدنى مستوياتها منذ 80 عامًا، واستلام العراق لحصته المائية ينخفض إلى أقل من 40٪ من المتوقّع.
- ✓ تواجه جودة المياه تدهورًا: (ملوحة متزايدة وتلوّث صناعي وزراعي).
- ✓ حسب بيانات SDG (الهدف السادس)، حوالي 60٪ من السكان يحصلون على مياه شرب مُدارة بشكل آمن، و53٪ يحصلون على خدمات صرف صحي.

ب. المخاطر المتوقعة

- ✓ استمرار الانخفاض في الحصص المائية من الدول المنبعية يؤدي إلى شح في المياه للزراعة، مما ينخفض الإنتاج الغذائي.
- ✓ نزوح ريفي كبير من المناطق الزراعية المتضررة إلى المدن، ما يزيد الضغط على البنية التحتية الحضرية.
- ✓ تصاعد التنافس الداخلي على مياه الري والاستخدام الزراعي مقابل الاستخدام البلدي والصناعي.
- ✓ مخاطر اجتماعية بسبب نقص المياه: (الاحتجاجات المحلية، النزاعات المجتمعية على المصادر الباقية).
- ✓ أزمة غذاء جزئية في القمح أو الحنطة أو الأعلاف إذا لم تُعالج التغيرات في الري.

الانطباع النوعي

المشهد المائي يميل لأن يكون العامل الموجع في الاستقرار. إذا استمر العراق في سياسة التفاوض المائي والإدارة الداخلية غير الحازمة، فقد تتحوّل مشكلة المياه إلى أزمة مركبة تؤثر في الأمن الغذائي، والاستقرار الاجتماعي، وحتى الحدود الدولية.

4.4 المحور الأمني والدفاعي

أ. الوضع الراهن

- ✓ فلول متبقية من التنظيمات الإرهابية (ضمن الحدود الغربية والشمالية) ما تزال تمثل تهديدًا اختبائيًا.
- ✓ مؤشرات ضعف في التنسيق بين الأجهزة الأمنية المختلفة، وتداخل في الصلاحيات بين القوات الاتحادية والمحلية.
- ✓ تصاعد ازدياد في الهجمات السيبرانية ضد مؤسسات الدولة، لا سيّما البنوك والوزارات الحيوية.

ب. المخاطر المتوقعة

- ✓ هجمات معقدة متعددة الأبعاد (إرهاب + سيبراني) قد تستهدف البنى التحتية الحيوية (الكهرباء، الاتصالات).
- ✓ تدخلات إقليمية أحيانًا تُحوّل العراق إلى ساحة مواجهة غير مباشرة بين دول الجوار أو القوى الكبرى.
- ✓ احتمال تصاعد النزاع الداخلي في بعض المحافظات إذا تفاقمت المشكلات الخدمية أو المائية أو الاقتصادية.
- ✓ نقص القدرة الدفاعية في مواجهة تهديدات متطورة (طائرات بدون طيار، صواريخ دقيقة).
- ✓ صراعات داخلية.

الانطباع النوعي

يمكن القول إن الأمن سيكون عاملًا مكمّلًا للخطر (الاقتصادي والبيئي) أي أن الأزمات في الطاقة والمياه قد تُسهّل عمليات اختراق أمني أو اضطراب داخلي. الدولة بحاجة لأن تُعزز قدراتها الاستخبارية وتُوفي البنى الدفاعية عالية المستوى، وإلا فستكون عرضة للهجمات المركبة.

4.5 المحور الاجتماعي

أ. الوضع الراهن

- ✓ معدلات الفقر تُقدَّر بـ 25–28٪ من السكان، مع انخفاض تأشر خلال العام الحالي.
- ✓ بطالة الشباب تفوق 15–20٪ في بعض المناطق.
- ✓ نسب التحوّل الحضري مرتفعة، والضغط على المدن يتزايد بسبب الهجرة الداخلية والنزوح من المناطق الريفية المتضررة مائيًّا أو بيئيًّا.

ب. المخاطر المتوقعة

- ✓ احتجاجات شعبية في ظل تدهور الخدمات (الكهرباء، الماء، الصحة).
- ✓ توترات اجتماعية في المناطق ذات التهميش، مثلاً الجنوب أو بعض مناطق الفرات الأوسط.
- ✓ توتر بين المكونات الإثنية والدينية إذا رُفعت شعارات توزيع الموارد في سياق الأزمات.
- ✓ انحدار في جودة التعليم والصحة مع هجرة الكفاءات للخارج.

الانطباع النوعي

الجانب الاجتماعي هو المساحة التي يشعر بها المواطن بالنتائج أولًا. إذا انقطعت الكهرباء أو الماء أو ارتفعت الأسعار فجأة، فإن الشرارة الاجتماعية قد تنطلق بلا إنذار. ولذلك، ضرورة الربط بين السياسات الفنية والسياسات الاجتماعية في كل خطة طوارئ مستقبلية.

4.6 المحور البيئي والمناخي

أ. الوضع الراهن

- ✓ يواجه العراق جفافًا متزايدًا وانخفاضًا في الأمطار الموسمية.
- ✓ فقدان المياه يُقدَّر بـ 8–12 مليار م³ سنويًا بسبب التبخّر والسياسات الخارجية.
- ✓ تدنّي جودة المياه بسبب الملوحة وتلوّث المخلفات الصناعية والزراعية.
- ✓ تتقلّص الأراضي الزراعية بسبب التصحر، خصوصًا في الجنوب والفرات الأوسط.
- ✓ تضر العواصف الترابية المتكررة بالصحة العامة والبنية التحتية.

ب. المخاطر المتوقعة

- ✓ كارثة بيئية إذا فشلت إدارة أزمة المياه(مجارٍ مائية جافة، اختفاء الأراضي الزراعية).
- ✓ تزايد حالات الأمراض التنفسيّة نتيجة الغبار والتلوث.
- ✓ تأثر البنى التحتية (الطرق، السكك، المباني) في المناطق الصحراوية.
- ✓ زيادة الضغط على المناطق الحضرية بالتلوث والموجات الحرارية.

الانطباع النوعي

البيئة هي القالب الذي تموج داخله كل المخاطر الأخرى. إذا لم تُعالَج أزماتها بشكل فعّال، فإن بقية القطاعات تصبح عرضة للانهيار المتتابع (المائي → الزراعة → الغذاء → الهجرة → الاستقرار).

4.7 محور التقنية والرقمية والذكاء الاصطناعي

أ. الوضع الراهن

- ✓ بدأت الدولة مشاريع رقمية في بعض الوزارات، لكن البنى الأمنية الرقمية لا تزال ضعيفة.
- ✓ تصنيف العراق في مؤشرات الجاهزية السيبرانية لا يُعطيه مرتبة متقدّمة (حسب معايير WEF وتقارير الأمان الرقمي العالمية).
- ✓ البنية التحتية للاتصالات متوسّطة في المدن، وضعيفة في المناطق الريفية والنائية.

ب. المخاطر المتوقعة

- ✓ هجمات سيبرانية تمنع أداء المؤسسات الحكومية أو تتسبب في تسريب معلومات حساسة.
- ✓ تعطّل الخدمات الرقمية (الحكومة الإلكترونية، البنوك، الصحة) لفترات تؤثر في التشغيل العام.
- ✓ استخدام الذكاء الاصطناعي في الحملات التضليلية أو نشر الكراهية وتوجيه الرأي العام ضد الاستقرار.

الانطباع النوعي

ستكون المرحلة القادمة مرحلة **الحرب الرقمية والمعلوماتية**. مَن يمتلك الأمن السيبراني المتماسك سيتفوّق في إدارة الأزمات. العراق بحاجة لأن يُسرّع البنى التحتية الرقمية ويفعّل مركز أمن وطني للإنذار والتصدي.

4.8 المحاور الأخرى

أ. **الجانب المالي/النقدي/التجاري**

- ✓ خطر تقلب العملة والدينار إذا فُقدت الثقة.
- ✓ عجز تجاري متزايد إذا تأثرت الواردات وارتفعت أسعار الطاقة.
- ✓ الضغط على الاحتياطيات إذا فقدت الإيرادات النفطية.

ب. **الجانب الصحي**

- ✓ تفشّي أمراض الجهاز التنفسي مع الغبار، والاوبئة، والاضطرابات النفسية.
- ✓ ضعف القدرة على الاستجابة للطوارئ الصحية في المحافظات.
- ✓ نقص الإمداد الدوائي والمستلزمات في المناطق المتضرّرة.

ج. **الجانب الثقافي والإعلامي**

- ✓ تضليل إعلامي خلال الأزمات قد يفاقم الاحتقان الشعبي.
- ✓ توظيف الإعلام في الصراع السياسي ليزيد التوترات بعبارات الانقسام.

د. **الإعمار/الاستثمار/الخدمات**

- ✓ تأخّر المشاريع الكبيرة نتيجة نقص التمويل.
- ✓ تآكل البنية التحتية القائمة إذا تأخر الصيانة.
- ✓ هجرة المستثمرين إن فُشلت الاستجابة للأزمات.

1. الغاية

يهدف هذا المحور إلى تحويل نتائج التحليل (الكمي–النوعي) إلى أداة قرار واضحة

أ. تحديد أهم المخاطر 2026 عبر مصفوفة (الاحتمال × الأثر).

ب. اشتقاق مؤشر خطورة مركّب (CRI) موحّد للمقارنة عبر القطاعات والمحافظات.

ج. تعريف مؤشرات إنذار مبكر قابلة للرصد الدوري.

د. تعيين مالكي المخاطر ومسارات المعالجة، مع قياس الخطر المتبقّي (Residual Risk).

2. مقاييس التقدير [الاحتمال والأثر]

2.1 مقياس الاحتمال (Probability – P)

يُقدَّر على خمس درجات متصاعدة، مع أفق زمني حتى نهاية 2026

أ. **نادر**// أحداث استثنائية في ظروف شديدة الخصوصية.

ب. **ضعيف**// احتمال محدود في سيناريوهات غير مرجّحة.

ج. **متوسط**// إمكانية حدوث معتبرة في سيناريوهات أساس.

د. **مرتفع**// ترجيح واضح وفق سوابق واتجاهات.

هـ. **وشيك**// دلائل قوية على الحدوث خلال الأفق الزمني.

2.2 مقياس الأثر (Impact – I)

يقاس أثر الحدث على الأمن الوطني، الخدمات الأساسية، الاقتصاد والمالية العامة، المجتمع والصحة، السمعة والسيادة

أ. **طفيف**// اضطراب محدود محلي قصير الأمد.

ب. **ملحوظ**// تعطّل قطاعي جزئي دون آثار وطنية واسعة.

ج. **كبير**// اضطراب وطني قابل للاحتواء بإجراءات استثنائية.

د. **جسيم**// خسائر وطنية ممتدة زمنًا وماليًا وبشريًا.

هـ. **كارثي**// انهيار واسع يتجاوز قدرة الاستجابة الذاتية.

حساب مستوى المخاطر

الدرجة = I × P (من 1 إلى 25).

- ✓ 1–5 //منخفض
- ✓ 6–9 //متوسط
- ✓ 10–15 //مرتفع
- ✓ 16–20 //حرج
- ✓ 21–25 //حرج جدًا

3. مؤشر الخطورة المركّبة (Composite Risk Index – CRI)

3.1 الفكرة

مؤشر مُوحَّد يجمع وزنًا نسبيًا لأبعاد الخطر الرئيسة لكل حدث

- ✓ **بعد**(سيادي/سياسي) (S)
- ✓ **بعد** (اقتصادي/مالي) (E)
- ✓ **بعد** (خدمي/طاقوي/مائي) (U)
- ✓ **بعد** (اجتماعي/صحي) (H)
- ✓ **بعد** (بيئي/مناخي) (B)
- ✓ **بعد** (رقمي/سيبراني) (C)

المعادلة المبسّطة

$$CRI = 0.20S + 0.20E + 0.20U + 0.15H + 0.15B + 0.10C$$

(يُعطى لكل بعد درجة 1–5 وفق مصفوفة معايير فرعية؛ تجمع الأوزان للحصول على CRI من 1 إلى 5.)

❖ **ملاحظة منهجية||** تُراجع الأوزان سنويًا وفق تغيّر السياق الوطني. في 2026 تُعطى الأوزان الأعلى للأبعاد (السياسي–الاقتصادي–الخدمي) بحكم أثرها التضاعفي على بقية المنظومة.

4. مصفوفة المخاطر الوطنية (ترتيب أولويات)

فيما يلي أعلى 15 خطرًا مرتّبةً من الأعلى إلى الأدنى وفق مستوى الخطر (P×I) ثم CRI، مع توصيف موجز، ومؤشرات إنذار مبكر، ومالك الخطر، وخيارات المعالجة.(صياغة نصيّة متسلسلة بدل الجداول لتيسير الإدراج في السجل التنفيذي.)

1) اضطراب الغاز/الكهرباء في ذروة 2026

أ. P مرتفع | I جسيم | الدرجة 4×4=16 (حرج)، CRI≈4.4

ب. التوصيف تراجع واردات الغاز أو تعذّر السداد أو قيود إقليمية يفضي إلى انقطاعات واسعة.

ج. إنذار مبكر انخفاض إمداد الغاز أسبوعيًا، تزايد أعطال المحطات، شكاوى التردد/الجهد، تأخر مدفوعات.

د. المعني وزارة الكهرباء + النفط + المصرف المركزي + الأمانة العامة.

هـ. المعالجة عقود وقود بديلة سريعة، تسريع جمع الغاز المصاحب، برامج إدارة الطلب، صيانة خطوط النقل، ربط طارئ بالمولدات الحكومية الحرجة.

2) شحّ مائي حاد يؤثر على الأمن الغذائي

أ. P //مرتفع | I جسيم | 16 (حرج)، CRI≈4.3

ب. التوصيف// استمرار انخفاض الجريان من دول المنابع مع صيف قاسٍ؛ نقص مياه الري، ملوحة متزايدة.

ج. إنذار مبكر// هبوط خزين السدود، تراجع تصاريف دجلة/الفرات، موجات حرّ مبكرة، تفاقم ملوحة شط العرب.

د. المالك// الموارد المائية + الزراعة + البيئة + الخارجية.

هـ. المعالجة// خطة حصص مائية صارمة، تحويل محاصيل، ريّ حديث، تحلية موضعية للمياه عالية الملوحة، مسار تفاوضي–قانوني فاعل، مخزون استراتيجي غذائي.

3) صدمة سعر نفط سلبية تضغط الموازنة

أ. P //متوسط–مرتفع | I جسيم | 15 (مرتفع)، CRI≈4.2

ب. التوصيف// هبوط الأسعار دون العتبة التحوطية؛ اتساع العجز وتأجيل مشاريع.

ج. إنذار مبكر// تراجع الطلب العالمي، قراءات مخزون OECD، إشارات تباطؤ صناعي دولي.

د. المعني// المالية + التخطيط + المصرف المركزي.

هـ. المعالجة موازنة طوارئ مرنة، أولويات إنفاق، سقوف شهرية، أدوات تحوّط، تسريع الإيرادات غير النفطية.

4) هجمات سيبرانية على بنى الطاقة/المالية

أ. P //مرتفع | I كبير | 12 (مرتفع)، CRI≈3.9

ب. التوصيف// تعطيل محطات تحكم أو أنظمة دفع، تسريب بيانات.

ج. إنذار مبكر// ارتفاع محاولات الاختراق، إنذارات SOC، ثغرات معلن عنها دوليًا (CVEs).

د. المعني// مركز الأمن السيبراني الوطني + الاتصالات + الكهرباء + المالية.

هـ. المعالجة// تقسيم الشبكات (Segmentation)، نسخ احتياطي منعزل، محاكاة اختراق، سياسات MFA/Zero–Trust، خطط استمرارية الأعمال.

5) احتجاجات اجتماعية واسعة بسبب الخدمات/الغلاء

أ. P//متوسط–مرتفع | I كبير | 12 (مرتفع)، CRI≈3.8

ب. التوصيف// تزامن موجات حرّ، انقطاعات، ارتفاع أسعار غذاء/وقود.

ج. إنذار مبكر// مؤشرات أسعار الغذاء، ساعات القطع، تزايد أحداث الشغب المحلية، نشاط منصات التواصل.

د. المعني// الداخلية + العمل والشؤون الاجتماعية + التجارة + الكهرباء + البلديات.

هـ. المعالجة// برامج دعم موجّهة، اتصال استراتيجي شفاف، خطط توزيع ماء وكهرباء عادلة، منافذ غذاء مدعومة مؤقتًا.

6) تعطل مشاريع البنية التحتية الكبرى

أ. P //متوسط | I كبير | 9 (متوسط)، CRI≈3.6

ب. التوصيف// تأخّر تمويل أو تعاقدات؛ اختناقات لوجستية.

ج. إنذار مبكر// تعثّر دفعات، تأخر توريد، نزاعات تعاقدية.

د. المعني// الإعمار والإسكان + التخطيط + المالية.

هـ. المعالجة// عقود تسليم–مفتاح، آليات دفع مرحلي مرن، حلحلة نزاعات عبر محاكم متخصصة بالعقود العامة.

7) تصاعد نشاط إرهابي موضعي/حدودي

أ. P //متوسط | I كبير | 9 (متوسط)، CRI≈3.6

ب. التوصيف// عمليات نوعية محدودة الأثر لكنها عالية الرمزية.

ج. إنذار مبكر// تحركات خلايا، نشاط تسليحي، فجوات مراقبة حدود.

د. المعني// الدفاع + الداخلية + المخابرات + الأمن الوطني.

هـ. المعالجة// تكامل استخباري، طائرات مسيّرة للمراقبة، أمن حدود ذكي، تجفيف تمويل غير مشروع.

8) أزمة صحة عامة موسمية (تنفّسية/مياه)

أ. P //متوسط | I كبير | 9 (متوسط)، CRI≈3.5

ب. التوصيف// موجة أمراض تنفسية مع الغبار أو تلوّث مائي موضعي.

ج. إنذار مبكر// ارتفاع PM2.5، شكاوى صحية، إنذارات تلوّث مياه.

د. المعني// الصحة + البيئة + البلديات.

هـ. المعالجة// عيادات ميدانية موسمية، مخزون أدوية، حملات توعية، مراقبة نوعية مياه.

9) تضليل معلوماتي واسع يؤثر في الاستقرار

أ. P //مرتفع | I ملحوظ–كبير | 8–10 (متوسط/مرتفع)، CRI≈3.4

ب. التوصيف// حملات منظمة عبر شبكات اجتماعية تستغل أزمات الماء/الكهرباء.

ج. إنذار مبكر// تزايد حسابات آلية، سرديات موحّدة كاذبة، قمم نشاط رقمية مفاجئة.

د. المعني// وحدة الاتصال الاستراتيجي الحكومي + الاتصالات + الداخلية.

هـ. المعالجة// مركز تصحيح معلومات، شراكات منصات، رسائل مبكرة قائمة على بيانات.

10) اضطراب سلاسل الإمداد التجاري

أ. P //متوسط | I ملحوظ–كبير | 8–9، CRI≈3.3

ب. التوصيف// توترات بحرية/حدودية تؤخر واردات غذاء ودواء وتجهيزات.

ج. إنذار// مبكر ارتفاع أجور الشحن، ازدحام موانئ، عقوبات/قيود.

د. المعني// التجارة + النقل + المالية + الجمارك.

هـ. المعالجة// مصادر بديلة، مخزون استراتيجي، تسهيل جمركي سريع للسلع الحساسة.

11) تدهور حاد في جودة الهواء والعواصف الترابية

أ. P //مرتفع | I ملحوظ–كبير | 8–10، CRI≈3.3

ب. التوصيف// مواسم غبار كثيفة تعطل الحركة وتزيد العبء الصحي.

ج. إنذار مبكر// مؤشرات أرصاد، موجات حر شديدة، تفاقم جفاف التربة.

د. المعني// البيئة + الصحة + النقل + البلديات.

هـ. المعالجة// سياسات تشجير وحماية تربة، إنذارات صحية، خطط دوام مرن.

12) اختناقات تمويلية للمحافظات

أ. P //متوسط | I ملحوظ–كبير | 8–9، CRI≈3.2

ب. التوصيف// تأخر تحويلات، تضارب صرف، تراجع قدرة تنفيذ المشاريع.

ج. إنذار مبكر// تراكم التزامات غير مدفوعة، توقف مقاولات محلية.

د. المعني// المالية + التخطيط + المحافظات.

هـ. المعالجة// نظام تحويلات آلي شهري، رقمنة فواتير المشاريع، أولويات إنفاق محلية واضحة.

13) نزوح داخلي مرتبط بالماء/الزراعة

أ. P //متوسط | I كبير | 9، CRI≈3.2

ب. التوصيف// موجات انتقال من الأرياف إلى المدن بحثًا عن الماء والعمل.

ج. إنذار مبكر// انخفاض إنتاج محاصيل، جفاف قنوات، ارتفاع مطالبات التعويض.

د. المعني// الهجرة والمهجرين + الزراعة + البلديات + العمل.

هـ. المعالجة// فرص عمل حضرية مؤقتة، دعم نقدي مشروط، مشاريع حصاد مياه ريفية.

14) تعرّض أصول نفطية لمخاطر أمنية/قانونية

أ. P | I //منخفض–متوسط | 8–10، CRI≈3.1 جسيم

ب. التوصيف// نزاعات تعاقدية، استهداف أمني محدود لبنى نفطية.

ج. إنذار مبكر توترات قانونية، إنذارات أمنية محلية.

د. المعني// النفط + العدل + الدفاع.

هـ. المعالجة// تسوية تعاقدية مبكرة، حراسة ذكية، تأمينات أخطار سياسية (PRI).

15) اضطراب تعليم/مهارات يحد من جاهزية العمل

أ. P | متوسط// I ،8–6 | ملحوظ CRI≈2.9

ب. التوصيف// فجوة مهارات في الطاقة/الرقمنة تعرقل مشاريع.

ج. إنذار مبكر// تسرّب طلابي، نقص مدرّبين، تعثّر مناهج عملية.

د. المعني// التربية + التعليم العالي + العمل.

هـ. المعالجة// مسارات تدريب سريعة، شراكات قطاع خاص، حوافز للمدربين والطلبة.

5. مؤشرات الإنذار المبكر (EWS) ومنصة الرصد

5.1 مؤشرات أفقية مشتركة

أ. (اقتصاد/مالية)// سعر النفط، عجز شهري، احتياطيات النقد الأجنبي، مؤشر أسعار الغذاء.

ب. طاقة// وارد الغاز اليومي، ساعات القطع، أعطال محطات، مخزون وقود توليد.

ج. (مياه/زراعة)// خزين السدود، تصاريف الأنهار، ملوحة مصادر، إنتاج محاصيل موسمية.

د. (صحة/بيئة)// قراءات PM2.5 وPM10، بلاغات تلوث مياه، إشغال أسرّة الطوارئ.

هـ. (أمن/رقمي)// عدد محاولات الاختراق، إنذارات SOC، نشاط مسيّرات حدودية.

و. (اجتماع/إعلام)// قمم تفاعل رقمي، مؤشرات احتجاج محلي، شكاوى خدمات.

5.2 منصة رصد وطنية

أ. لوحة قيادة مركزية لدى مستشارية الامن القومي، تُحدَّث يوميًا/أسبوعيًا.

ب. بروتوكول تنبيه ثلاثي أصفر (مراقبة) – برتقالي (جاهزية) – أحمر (استجابة).

ج. ربط آلي مع قواعد بيانات الوزارات والمحافظات، ونقاط اتصال طوارئ.

6. استراتيجيات المعالجة وأنماط الاستجابة

6.1 منهج المعالجة (وفق ISO 31000)

أ. **تجنّب الخطر**// إيقاف نشاط/سياسة تخلق هشاشة عالية.

ب. **تقليل الخطر**// ضوابط هندسية/إدارية/تقنية لتقليص P أو I.

ج. **نقل الخطر**// تأمينات، عقود نقل مسؤولية، شراكات.

د. **قبول الخطر**// المدروس عندما تكون كلفة المعالجة أعلى من المنفعة، مع خطط طوارئ جاهزة.

6.2 مسارات الاستجابة السريعة 2026

أ. **الطاقة**// عقود وقود بديلة، صيانة محطات، إدارة طلب، ربط طوارئ للمنشآت الحيوية (ماء/طب).

ب. **المياه**// حصص صارمة، تحلية موضعية، إدارة ملوحة، زراعة مقتصدة للماء، تفاوض فني–قانوني.

ج. **المالية**// موازنة تحوّط، أولويات إنفاق، سقوف شهرية، تسريع جباية غير نفطية.

د. **الرقمي**// SOC وطني، سياسات Zero–Trust، نسخ احتياطي منفصل، تمارين استجابة.

هـ. **(الاجتماعي/الصحي)**// دعم موجّه، عيادات موسمية، اتصال شفاف، قنوات تظلم سريعة.

7. الخطر المتبقّي (Residual Risk) وقابلية المخاطرة (Risk Appetite)

أ. بيان قابلية المخاطرة الحكومية 2026، تقبّل منخفض للخطر الذي يمسّ الطاقة والماء والصحة العامة، ومتوسط في ملفات الاقتصاد الكلي بشرط تحوّط مالي، ومتوسط–مرتفع في التحول الرقمي بشرط بنية أمنية صارمة.

ب. بعد تطبيق المعالجات، يُعاد تقدير P وI، وتوثيق الخطر المتبقّي في سجل المخاطر.

8. الحوكمة والتوزيع المؤسسي

أ. مجلس أعلى للمخاطر والطوارئ برئاسة رئيس مجلس الوزراء.

ب. وحدة إدارة المخاطر الوطنية في الأمانة العامة، مسؤولة عن CRI ولوحة القيادة.

ج. ضباط ارتباط للمخاطر في كل وزارة ومحافظة، مع دليل إجراءات موحّد.

د. مراجعة فصلية للمصفوفة وتحديث الأوزان وفق الواقع.

9. مخرجات قابلة للتنفيذ فورًا

أ. اعتماد قائمة أعلى 10 مخاطر كأولوية تمويل ومتابعة خلال 2026.

ب. تفعيل لوحة إنذار مبكر بربط مباشر مع وزارات الكهرباء، الموارد المائية، المالية، الصحة، الاتصالات.

ج. إصدار تعميم حكومي باعتماد CRI في تقييم المشاريع والإنفاق.

د. إجراء تمرين وطني لمحاكاة انقطاع كهربائي واسع ونقص مائي متزامن، واختبار جاهزية الاستجابة خلال 30 يومًا.

هـ. رفع تقرير شهري لمجلس الوزراء يتضمن حالة المؤشرات، تغيّرات P و I، التوصيات الفورية.

الحصاد

يوفّر هذا المحور إطارًا تشغيليًا مُوحَّدًا لترتيب المخاطر التي قد يواجهها العراق في 2026، ويحوّل التقدير النظري إلى أداة قرار قابلة للقياس والمراجعة. إنّ مصفوفة الاحتمال × الأثر مع مؤشر الخطورة المركّبة ومنظومة الإنذار المبكر تشكّل معًا البنية العظمى لإدارة المخاطر الوطنية، وتمنح صانع القرار القدرة على توجيه الموارد حيث الأثر الأعلى وخفض الزمن اللازم للاستجابة

(الاستقرار التحويلي – الهشاشة المركّبة – الصدمة الكبرى)

الإطار العام للسيناريوهات

تُبنى السيناريوهات هنا وفق منهجية التحليل الاستراتيجي المركّب (Strategic Foresight Analysis) المعتمدة في تقارير الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنتدى الاقتصاد العالمي، ومراكز الأزمات الأوروبية.

يرتكز هذا التحليل على محورين متقاطعين

1. الاتجاه الكلي للتحولات العالمية والإقليمية (Geopolitical and Technological Trajectories).
2. قدرة الدولة العراقية على التكيّف والاستجابة والابتكار المؤسسي (Adaptive Capacity).

ينتج عن تقاطع هذين المحورين ثلاثة سيناريوهات مرجعية رئيسة، يمكن أن تتفرع منها تفرّعات فرعية فرعية في ظل المتغيرات غير الخطية المتوقعة خلال عام 2026.

السيناريو الأول|| الاستقرار التحويلي (Transformative Stability)

✓ **الوصف العام**

يمثل هذا السيناريو الحالة المثالية الممكنة التي يتحقق فيها الاستقرار البنيوي مع التحوّل الذكي في منظومة الدولة العراقية.

تتحقق فيه نتائج التوازن بين (الشرعية السياسية، والكفاءة الاقتصادية، والاستدامة الاجتماعية، والحوكمة الرقمية).

✓ **العوامل الدافعة**

أ. إصلاح تدريجي في البنية الوزارية والهيئات، وتكامل بين المركز والمحافظات.

ب. استثمار عائدات الطاقة في التحوّل الأخضر والصناعات التكميلية.

ج. استقرار أسعار النفط ضمن نطاق 75–90 دولار للبرميل.

د. تحسّن في مؤشرات الشفافية، وبدء العمل ببرنامج الإصلاح الإداري الشامل.

هـ. توسّع في مشاريع الطاقة المتجددة والمياه والزراعة الذكية.

و. نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5–6% سنويًا (World Bank, 2025).

✓ **المخرجات المتوقعة**

أ. انخفاض البطالة إلى أقل من 10%.

ب. نمو الإيرادات غير النفطية إلى 15% من الموازنة العامة.

ج. تحسّن ترتيب العراق في مؤشر الحوكمة العالمية (WGI) إلى المرتبة 110 عالميًا.

د. تحسّن في مؤشر الأمن الغذائي من 35 إلى 50 نقطة (Global Food Security Index).

هـ. تحوّل تدريجي نحو إدارة رقمية موحدة للمالية العامة.

و. تزايد ثقة المواطنين بالمؤسسات العامة إلى أكثر من 55%.

✓ **آليات التحوّل المطلوبة**

أ. اعتماد نموذج الإدارة الذكية المستدامة.

ب. ربط قاعدة البيانات الوطنية بنظام تحليل المخاطر الحكومي (GovRisk).

ج. تمكين المحافظات وفق نموذج اللامركزية الذكية مع أدوات رقابة رقمية.

د. شراكات دولية استراتيجية في الطاقة النظيفة والمياه والذكاء الصناعي.

السيناريو الثاني|| الهشاشة المركّبة (Compound Fragility)

✓ **الوصف العام**

يُظهر سيناريو مزيجًا من التعافي الجزئي مع تراكم المشكلات البنيوية، حيث تتفاعل الأزمات المحلية (مياه، كهرباء، بطالة) مع الأزمات الإقليمية (توتر سياسي، تقلّبات أسعار الطاقة)، فينشأ نمط من الاستقرار الهش الذي يمكن أن ينقلب إلى أزمة في أي وقت.

✓ **العوامل المسببة**

أ. ضعف التنسيق بين الوزارات والهيئات.

ب. تراجع الاستثمارات الأجنبية بسبب غموض بيئة الأعمال.

ج. استمرار اعتماد الموازنة على النفط بنسبة تفوق 90%.

د. تفاقم شح المياه في الوسط والجنوب بنسبة 30–40%.

هـ. اتساع الفجوة بين المركز والمحافظات في الخدمات والبنى التحتية.

و. ازدياد الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن بنسبة 15%.

✓ **المخرجات المتوقعة**

أ. ارتفاع التضخم إلى 8–10%.

ب. زيادة معدل الفقر إلى 28%.

ج. انخفاض ترتيب العراق في مؤشر الفساد إلى المرتبة 155 عالميًا.

د. ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب إلى 20–25%.

هـ. تراجع الثقة بالمؤسسات العامة إلى ما دون 35%.

و. تزايد حدة الاحتجاجات في الصيف مع انقطاع الكهرباء والماء.

✓ **الإجراءات التصحيحية الممكنة**

أ. إطلاق برنامج إدارة المخاطر الوطنية تحت إشراف مجلس الوزراء.

ب. تفعيل الحوكمة المحلية وتبسيط الإجراءات الاستثمارية.

ج. دعم الزراعة والصناعة التحويلية لتقليل الاعتماد على النفط.

د. تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي عبر التحويلات الذكية.

السيناريو الثالث|| الصدمة الكبرى (Systemic Shock)

✓ **الوصف العام**

يُعبّر هذا السيناريو عن انهيار متسلسل في عدد من الأنظمة الحيوية (الطاقة، المياه، المالية، الأمن)، بسبب تزامن أزمات إقليمية وعالمية مع ضعف مؤسسي داخلي، ما يقود إلى اضطراب اقتصادي واجتماعي حاد.

✓ **أبرز المحفّزات المحتملة**

أ. هبوط أسعار النفط إلى أقل من 55 دولارًا للبرميل.

ب. انقطاع الغاز المستورد بشكل مفاجئ نتيجة توتر سياسي.

ج. موجة جفاف شديدة تؤدي إلى نقص مياه الري بأكثر من 60%.

د. هجمات سيبرانية على منظومات الكهرباء أو المصارف.

هـ. تدهور الاحتياطي النقدي إلى أقل من 50 مليار دولار.

و. تصاعد احتجاجات شاملة تُعطّل المرافق الحيوية.

✓ **الآثار الكلية المتوقعة**

أ. انكماش الناتج المحلي بنسبة 8–10%.

ب. فقدان أكثر من 500 ألف وظيفة.

ج. ارتفاع الفقر إلى 40% من السكان.

د. انهيار شبكة الكهرباء بنسبة تشغيل أقل من 40%.

هـ. اضطراب مالي يؤدي إلى تأخير الرواتب أو تخفيضها.

و. تزايد النزوح الداخلي إلى أكثر من 700 ألف شخص.

✓ **المسارات الإنقاذية الممكنة**

أ. إعلان حالة طوارئ وطنية اقتصادية وبيئية.

ب. إنشاء غرفة عمليات عليا لإدارة الأزمات برئاسة رئيس الوزراء.

ج. تحريك احتياطي الطوارئ المالي لتغطية النفقات الحيوية.

د. تفعيل الدعم الدولي من البنك الدولي والأمم المتحدة وصندوق النقد.

هـ. تشغيل برامج الطاقة الشمسية الطارئة والمولدات الحكومية الحيوية.

✓ **المقارنة بين السيناريوهات (تحليل استشرافي)**

المؤشر الرئيس	الاستقرار التحويلي	الهشاشة المركّبة
الناتج المحلي	+6%	+1%
البطالة	9%	22%
التضخم	3–4%	8%
الاحتياطي النقدي	>90 مليار $	70 مليار $
إنتاج الكهرباء	95% من الطلب	75%
ثقة المواطن	>55%	35%

الحصاد

يبقى موقع العراق في عام 2026 معتمدًا على القدرة على إدارة المخاطر والتحولات بسرعة.

كل تأخير في الإصلاح المؤسسي أو الرقمي أو البيئي يُقرب الدولة من سيناريو الهشاشة المركّبة.

في المقابل، فإن تفعيل الحوكمة الذكية، والتخطيط التشاركي، والرقمنة الشاملة، يمكن أن ينقل العراق تدريجيًا نحو سيناريو الاستقرار التحويلي.

[خريطة الطريق للاستجابة الشاملة]

1. التمهيد

يهدف هذا المحور إلى بناء إطار تشغيلي متكامل يُمكّن الدولة العراقية من مواجهة الأزمات المتعددة التي يُحتمل وقوعها في عام 2026.

يرتكز هذا الإطار على منهج إدارة المخاطر المتكاملة (IRM) وفق معيار ISO 31000، وعلى مفهوم الجاهزية الوطنية الذكية (Smart National Preparedness) المعتمد في تجارب الأمم المتحدة (UNDRR)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والوكالة الفدرالية الأمريكية للطوارئ (FEMA).

وتتضمن الجاهزية الوطنية أربعة محاور مترابطة

أ. **لاستباق** (Anticipation)// بناء أنظمة رصد وتوقع وإنذار مبكر.

ب. **الجاهزية** (Preparedness)// تجهيز المؤسسات والبنى البشرية واللوجستية.

ج. **الاستجابة** (Response)// إدارة الطوارئ بكفاءة زمنية ومواردية عالية.

د. **التعافي والتحسين** (Recovery & Adaptation)// العودة الذكية السريعة مع دروس مستفادة.

2.الإطار المؤسسي المقترح لإدارة الطوارئ الوطنية

[البديل في حالة عدم ايلاء المهمة الى مجلس الامن الوطني]

❖ **مجلس الطوارئ الوطني الأعلى**

أ. **الرئاسة**// رئيس مجلس الوزراء.

ب. **العضوية**// وزراء الدفاع، الداخلية، الصحة، الموارد المائية، الكهرباء، البيئة، الاتصالات، المالية، التخطيط، الزراعة، النقل، التجارة، ورئيس هيئة الإعلام والاتصالات.

ج. السكرتارية التنفيذية// الأمانة العامة لمجلس الوزراء – دائرة التنسيق الحكومي.

د. **المهام الجوهرية:**

- ✓ اعتماد خريطة المخاطر الوطنية.
- ✓ إعلان حالة الطوارئ الوطنية وفقاً للدستور.
- ✓ توجيه وتنسيق عمل غرف العمليات القطاعية.
- ✓ الإشراف على خطة الإنعاش الوطني بعد الأزمات.

❖ **الوحدات القطاعية لإدارة الطوارئ**

لكل وزارة ووحدة تنفيذية مختصة مسؤولية محددة ضمن شبكة تكاملية

أ. **الدفاع والداخلية**// الأمن الوطني، السيطرة الميدانية، حماية البنى التحتية.

ب. **النفط والكهرباء**// ضمان الإمدادات الطاقوية.

ج. **الموارد المائية والبيئة**// إدارة الموارد المائية، التصحر، جودة الهواء والماء.

د. **الصحة**// مكافحة الأوبئة، الإسعاف الوطني، الدفاع الصحي.

هـ. **المالية والتخطيط**// التمويل الطارئ، التحليل الاقتصادي الفوري.

و. **الاتصالات**// الإنذار الرقمي، مركز بيانات الاستجابة، البنية السيبرانية.

ز. **البلديات والنقل**// الإخلاء، الطرق، الخدمات الحضرية الأساسية.

3. **نظام الإنذار المبكر الوطني (N-EWS)**

✓ **مكونات النظام**

أ. مركز وطني للإنذار المبكر مرتبط مباشرة بالأمانة العامة.

ب. أبراج استشعار ميدانية لرصد التغيرات البيئية والمناخية والطاقة والمياه.

ج. منصة رقمية موحدة (Iraq Alert 2026) تتلقى البيانات من الوزارات والمحافظات.

د. غرفة تحكم (Command Room) تعمل على مدار الساعة لتقييم المؤشرات وتوجيه التنبيهات.

✓ **مستويات التحذير الثلاثة**

أ. **المستوى الأخضر**// الوضع اعتيادي – مراقبة اعتيادية.

ب. **المستوى البرتقالي**// مؤشرات خطر متصاعد – تعبئة جزئية.

ج. **المستوى الأحمر**// خطر وشيك أو قائم – استجابة فورية شاملة.

✓ **آلية التنبيه الرقمي**

أ. تنبيهات نصيّة وصوتيّة فورية عبر شبكات الاتصالات الحكومية وتطبيقات الهاتف الوطنيّة.

ب. استخدام الذكاء الاصطناعي التحليلي لتوقّع الأنماط السابقة للأزمات (AI-based Predictive Alerts).

ج.واجهة بيانات مفتوحة للجامعات ومراكز البحث لتطوير نماذج الإنذار العلمي.

4 .**منظومة القيادة والسيطرة الوطنية (C4I Iraq)**

❖ **المفهوم العام**

منظومة رقمية متكاملة تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، ونظام تحديد المواقع (GIS) لربط غرف العمليات في الوزارات والمحافظات ضمن شبكة مركزية.

❖ **مكونات النظام**

أ. **Command**// غرفة العمليات الوطنية.

ب. **Control**// مراكز السيطرة القطاعية في الوزارات.

ج. **Communication**// الربط الإلكتروني الآمن.

د. **Coordination**// التفاعل بين المركز والمحافظات.

هـ. **Intelligence**// تحليل البيانات واستخلاص الأنماط.

❖ **الفوائد**

أ.تسريع اتخاذ القرار بنسبة 70%.

ب. تخفيض زمن الاستجابة من 6 ساعات إلى أقل من 90 دقيقة.

ج. توحيد البيانات الميدانية والمعلومات الاستخبارية واللوجستية.

5. منظومة التمويل الطارئ الذكي

❖ **آلية التمويل الفوري**

أ. إنشاء صندوق الاستجابة الوطنية للطوارئ برأسمال أولي قدره (5 تريليون دينار عراقي).

ب. يسمح الصندوق بتحويل فوري للأموال خلال 24 ساعة إلى المحافظات المتضرّرة.

ج. **التمويل عبر ثلاثة مصادر:**

- ✓ التحويلات المرنة من موازنة الطوارئ.
- ✓ قروض سريعة من صندوق النقد العربي.
- ✓ مساهمات القطاع الخاص ضمن المسؤولية المجتمعية.

❖ **أدوات الشفافية والرقابة**

أ. منصة رقمية لتتبع كل دينار يُصرف عبر رمز تتبع (Tracking Code).

ب. مراجعة ربع سنوية من ديوان الرقابة المالية.

ج. إشراف مشترك من مجلس الوزراء والبرلمان لضمان النزاهة.

6. منظومة التدريب والجاهزية البشرية

✓ **برنامج وطني لبناء القدرات**

أ. تدريب (10,000 موظف حكومي) في مجالات: (إدارة الأزمات، التحليل الجغرافي، الذكاء الاصطناعي للطوارئ، الأمن السيبراني، والاتصال الاستراتيجي).

ب. تنفيذ (15 تمرينًا وطنيًا) خلال عام 2025 – النصف الأول من 2026.

ج. إدخال منهج إدارة المخاطر والطوارئ في الأكاديميات العسكرية والمدنية.

✓ **تدريبات ميدانية محاكاة للأزمات**

أ. تمرين محاكاة لانقطاع الكهرباء على مستوى البلاد (06/2026).

ب. تمرين جفاف شامل في مناطق الوسط والجنوب (08/2026).

ج. تمرين أزمة غذاء/نقل (09/2026).

د. تمرين هجوم سيبراني واسع (10/2026).

7. الشراكات الدولية والدبلوماسية الوقائية

✓ **الإطار الخارجي للتعاون**

أ. الأمم المتحدة (UNDP/UNDRR)// دعم فني وبناء القدرات.

ب. الاتحاد الأوروبي// تمويل مشاريع الإنذار المبكر والتكنولوجيا الخضراء.

ج. البنك الدولي// تمويل صندوق الطوارئ وبرامج المرونة الحضرية.

د. منظمة الصحة العالمية (WHO)// تطوير نظام الإنذار الصحي الوطني.

هـ. الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي// تبادل المعلومات والتنسيق الإقليمي.

✓ **مبادرة الدبلوماسية الوقائية العراقية**

أ. إطلاق مبادرة بغداد للأمن المائي والغذائي الإقليمي.

ب. إنشاء مركز إقليمي لإدارة الكوارث مقره بغداد بالتنسيق مع الأمم المتحدة.

ج. تعزيز التعاون الحدودي في مجالات الرصد البيئي، والهجرة، والطاقة.

8. منظومة التقييم والتحسين المستمر

✓ **مؤشرات الأداء الوطنية (KPIs)**

أ. زمن الاستجابة للأزمات الكبرى ≥ 2 ساعة.

ب. معدل جاهزية الوزارات والمحافظات ≤ 85%.

ج. نسبة الإنذار المبكر الناجح ≤ 90%.

د. تقليص الأضرار الاقتصادية المباشرة بنسبة 30%.

هـ. رفع كفاءة الإنفاق الطارئ إلى 95%.

✓ **آلية التغذية الراجعة (Feedback Loop)**

أ. مراجعة فصلية للجاهزية الوطنية.

ب. تحديث المصفوفة كل ستة أشهر.

ج. إدماج الدروس المستفادة في السياسات العامة.

9. التوصيات الختامية للمحور

أ. إقرار قانون إدارة المخاطر والطوارئ الوطنية ضمن الدورة التشريعية القادمة.

ب. إدماج إدارة الطوارئ في المنهج الوزاري والبرنامج الحكومي.

ج. اعتماد الذكاء الاصطناعي كأداة إنذار وتحليل.

د. إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في منظومة الاستجابة الوطنية.

هـ. تحويل الدروس من الأزمات السابقة (كوفيد-19، انقطاع الكهرباء، الجفاف) إلى سياسات دائمة.

الحصاد

إن بناء منظومة جاهزية وطنية ذكية للعراق عام 2026 لم يعد خيارًا ترفيًّا، كونه بات يمثّل ضرورة وجودية لضمان أمن الدولة واستدامة خدماتها.

فالطوارئ المعاصرة ذات طبيعة متداخلة متعددة الأبعاد، تجمع بين ما هو سياسي، اقتصادي، بيئي، وصحي، وتقني.

ويُشكّل هذا الفصل حجر الزاوية في الانتقال من الاستجابة المرتجلة إلى التنبؤ العلمي والإدارة الذكية للأزمات، ضمن رؤية وطنية موحدة يقودها مجلس الوزراء عبر مجلس الطوارئ الوطني الأعلى

[تكامل الإطار القانوني والتطبيق العملي]

1. التمهيد

يشهد العالم في العقدين الأخيرين تحوّلًا جذريًا في فلسفة إدارة الطوارئ، من التركيز على الاستجابة بعد الكارثة إلى بناء منظومات وطنية قائمة على الاستباق، والجاهزية، والتعلّم، والمرونة المؤسسية.

وفي السياق العراقي، فإن التحديات تفرض بناء إطار تشريعي حديث يُعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع في مواجهة الأخطار، وفق منهج الحوكمة الذكية للمخاطر الوطنية (Smart Risk Governance).

يرتكز هذا المحور على

ثلاث مرتكزات رئيسة

أ. تحليل الإطار الدستوري والقانوني القائم.

ب. تشخيص الفجوات التشريعية والتنظيمية.

ج. اقتراح هيكل قانون وطني متكامل لإدارة المخاطر والطوارئ.

2.الإطار الدستوري والقانوني القائم في العراق

✓ **الإطار الدستوري**

يُستند إلى دستور جمهورية العراق لعام 2005، الذي تضمّن الأسس العامة للدولة الحديثة في المواد ذات الصلة بالأمن والتنمية والطوارئ:

أ. المادة (78)// تمنح رئيس مجلس الوزراء السلطة التنفيذية العليا في إدارة شؤون الدولة.

ب. المادة (80/ثانيًا)// تخوّل مجلس الوزراء تخطيط وتنفيذ السياسات العامة.

ج. المادة (61/تاسعًا)// تخوّل مجلس النواب إعلان حالة الطوارئ بناءً على طلب مشترك من رئيسي الجمهورية والوزراء.

د. المادة (110)// تحدد صلاحيات السلطات الاتحادية، وتشمل الأمن الوطني والسياسة الاقتصادية.

هـ. المادة (115)// تمنح المحافظات صلاحيات مشتركة مع الحكومة الاتحادية لإدارة الشؤون المحلية.

هذه النصوص تُشكّل القاعدة الدستورية التي يمكن الارتكاز عليها لتأسيس منظومة إدارة المخاطر الوطنية بوصفها اختصاصًا اتحاديًا ذا طابع سيادي وتنموي في آن واحد.

✓ **القوانين السارية ذات الصلة**

رغم تعدد التشريعات، إلا أنّها تتعامل مع المخاطر والطوارئ بصورة متفرقة، دون وجود إطار وطني موحد، ومن أبرزها

أ. قانون الدفاع المدني رقم (44) لسنة 2013.

ب. قانون الصحة العامة رقم (89) لسنة 1981.

ج. قانون البيئة رقم (27) لسنة 2009.

د. قانون إدارة الموارد المائية رقم (50) لسنة 2008.

هـ. قانون الطوارئ المالية رقم (2) لسنة 2021.

و. قانون وزارة الداخلية رقم (20) لسنة 2016.

ز. قانون وزارة الدفاع رقم (3) لسنة 2010.

ح. قانون البلديات والأشغال العامة رقم (165) لسنة 1964.

ورغم أن هذه القوانين تحتوي مواد جزئية تُنظّم جوانب من إدارة الطوارئ، إلا أنّها تعاني من:

أ. التشتّت في الاختصاص.

ب. تضارب الصلاحيات.

ج. غياب المرجعية الوطنية العليا.

د. ضعف أدوات الرقابة والمساءلة.

هـ. نقص التكامل مع المعايير الدولية الحديثة.

3. التحديات القانونية والمؤسسية القائمة

أ. **غياب قانون وطني شامل للمخاطر والطوارئ//** إذ تقتصر المعالجة على نصوص إجرائية دون بنية قانونية متكاملة.

ب. **تعدد الجهات المعنية من دون تنسيق فعلي//** كل وزارة وهيئة تدير أزماتها بمعزل عن الأخرى.

ج. **قصور في صلاحيات المحافظات خلال حالات الطوارئ//** إذ تُجمّد الصلاحيات اللامركزية في الأزمات دون بديل إداري واضح.

د. **عدم إدماج التكنولوجيا الرقمية في النصوص القانونية//** لم تتناول القوانين الحالية الإنذار المبكر، البيانات المفتوحة، أو الذكاء الاصطناعي.

هـ. **ضعف الحوافز القانونية للقطاع الخاص للمشاركة في الاستجابة//** لا توجد تشريعات تتيح له الإعفاءات أو العقود الطارئة.

و. **غياب المعايير الوطنية الموحدة للتدريب والجاهزية//** كل جهة تعتمد إجراءاتها الخاصة دون مرجع وطني.

4. الإطار المقترح لقانون وطني لإدارة المخاطر والطوارئ

- ✓ **الاسم المقترح||** قانون إدارة المخاطر والطوارئ الوطنية ويُختصر بـ قانون رقم (...)
- ✓ **الغاية||** تأسيس منظومة وطنية ذكية لإدارة المخاطر والطوارئ والكوارث والأزمات، ضمن إطار موحّد للحوكمة الوطنية المستدامة.
- ✓ **المبادئ العامة للقانون:**

أ. **الاستباق//** الكشف المبكر عن الأخطار.

ب. **التكامل//** التنسيق بين الوزارات والمحافظات والقطاع الخاص.

ج. **المساءلة//** وضوح المسؤولية القانونية.

د. **الشفافية//** نشر البيانات والتقارير الدورية.

هـ. **المرونة//** تكيّف السياسات مع طبيعة المخاطر المتغيرة.

و. **الرقمنة//** اعتماد الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي.

5.الهيكل المؤسسي المقترح في إطار القانون

❖ **مجلس إدارة المخاطر والطوارئ الوطنية**

أ. يرأسه رئيس مجلس الوزراء.

ب. العضوية الوزراء المعنيون بالأمن، الطاقة، البيئة، الصحة، المالية، الاتصالات، والتخطيط.

ج. المهام:

- ✓ وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية للمخاطر والطوارئ.
- ✓ اعتماد مصفوفة المخاطر الوطنية.
- ✓ إعلان حالة الطوارئ الوطنية.
- ✓ إدارة الموارد والتمويل في الأزمات.
- ✓ الإشراف على التقارير الفصلية عن الجاهزية الوطنية.

❖ **الهيئة الوطنية لإدارة المخاطر**

أ. جهة تنفيذية مستقلة إداريًا وماليًا ترتبط برئيس الوزراء مباشرة.

ب. المهام:

- ✓ إدارة مركز الإنذار المبكر الوطني.
- ✓ إعداد سجل المخاطر الوطنية.
- ✓ تنسيق غرف العمليات الميدانية.
- ✓ تنفيذ البرامج التدريبية والتمارين الوطنية.
- ✓ التعاون الدولي مع الأمم المتحدة والبنك الدولي.

❖ **اللجان الفرعية القطاعية**

لكل قطاع لجنة طوارئ مختصة

أ. لجنة الأمن والدفاع.

ب. لجنة الطاقة والموارد.

ج. لجنة الصحة والبيئة.

د. لجنة المالية والاقتصاد.

هـ. لجنة الاتصالات والتحول الرقمي.

و. لجنة الخدمات والبنية التحتية.

6. آليات التمويل ضمن الإطار التشريعي

أ. إنشاء صندوق الطوارئ الوطني برأسمال تأسيسي تحدده الموازنة العامة.

ب. إجازة الاقتراض المؤقت خلال الطوارئ بضمان وزارة المالية.

ج. إلزام الوزارات بتخصيص (1%) من موازناتها السنوية للجاهزية والوقاية.

د. تشجيع الشراكات مع القطاع الخاص من خلال حوافز ضريبية وقانونية.

هـ. اعتماد آلية تتبع رقمية للإنفاق وفق معيار الشفافية الدولية.

7. العلاقة بين السلطات الاتحادية والمحافظات

أ. إقرار مبدأ اللامركزية الطارئة بحيث تحتفظ المحافظات بقدرتها التنفيذية في حالات الطوارئ تحت إشراف الحكومة الاتحادية.

ب. تأسيس غرف عمليات محلية للطوارئ ترتبط إلكترونيًا بالمركز.

ج. تمكين المحافظين قانونيًا من اتخاذ إجراءات عاجلة ضمن حدود الصلاحية.

د. تحديد آليات التنسيق الأفقي والعمودي لضمان وحدة القرار الميداني.

8. التكامل مع المعايير الدولية

القانون المقترح يتطابق مع

أ. إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015–2030 (UNDRR).

ب. المعيار الدولي ISO 31000 لإدارة المخاطر.

ج. المعيار ISO 22301 لاستمرارية الأعمال.

د. اتفاقية باريس للمناخ 2015.

هـ. اللوائح الصحية الدولية (IHR 2005).

ويؤسس بذلك لعلاقات تعاون فني وتشريعي مع المنظمات الدولية والإقليمية.

9. آلية التنفيذ الزمني المقترح (2026–2028)

المرحلة	المدة	المخرجات الرئيسة
التحضير	الربع الأول 2026	إعداد مسودة القانون وعرضها للنقاش العام.
الإقرار	الربع الثاني 2026	المصادقة البرلمانية وإصدار القانون.
التأسيس المؤسسي	الربع الثالث 2026 – الربع الأول 2027	تشكيل المجلس والهيئة الوطنية وإنشاء الصندوق الوطني.
التشغيل	النصف الثاني 2027 – نهاية 2028	تنفيذ برامج الإنذار المبكر والتدريب والتمويل الذكي.
المرحلة	المدة	المخرجات الرئيسة

10. التوصيات التشريعية النهائية

أ. تبنّي مسودة القانون خلال الدورة التشريعية القادمة استنادًا إلى المادة (76/رابعًا) من الدستور ضمن المنهاج الوزاري للحكومة الجديدة.

ب. دمج مواد القوانين المتفرقة (الدفاع المدني، البيئة، الموارد المائية، الطوارئ المالية) في إطار موحد.

ج. إضافة فصل خاص بالتحول الرقمي والأمن السيبراني للطوارئ.

د. نص تشريعي يُلزم بإجراء تمرين وطني سنوي لإدارة المخاطر.

هـ. استحداث هيئة رقابية مستقلة لتقييم الأداء والجاهزية المؤسسية.

و. إدراج فقرات جزائية تخص الإهمال أو التقصير في الاستجابة للطوارئ.

ز. تحصين الصندوق الوطني للطوارئ من الاستخدام خارج أغراضه المحددة.

ح. تضمين نصوص خاصة بالتعاون الدولي والإقليمي في مجال إدارة الكوارث.

الحصاد

إن الإطار التشريعي المقترح يهدف إلى استحداث مؤسسة جديدة فحسب، وإعادة هندسة العلاقة القانونية بين الدولة والمجتمع في مواجهة المخاطر، عبر أدوات استباقية وذكية تضمن التوازن بين السيادة الوطنية، والكفاءة المؤسسية، والشفافية العامة.

ويمثل هذا القانون حجر الأساس في بناء العراق الآمن الذكي المستدام، إذ ينقل إدارة الطوارئ من ردّ الفعل إلى الفعل الاستراتيجي المنظم، ويؤسس لمرحلة جديدة من الحوكمة الوطنية للمخاطر والطوارئ، القادرة على حماية الإنسان والأرض والدولة في مواجهة تحديات عام 2026 وما بعده.

سابعاً / الاستجابة المتكاملة والتعافي الذكي

[كيف يعود العراق أقوى بعد الأزمات؟]

1. التمهيد

حين تواجه الدول الأزمات الكبرى، فأن قوتها تُقاس قوتها بقدرتها على النهوض، وليسَ بمدى تجنّبها للأزمات فحسب.

وفي الحالة العراقية، فإن تراكم الطوارئ والكوارث الطبيعية والسياسية والاقتصادية على مدى العقود الماضية كشف عن ثغرة في مرحلة ما بعد الأزمة، حيث تُدار الجهود غالبًا بأسلوب ارتجالي، دون إطار استراتيجي متكامل للتعافي وإعادة البناء.

وعليه، يهدف هذا المحور إلى وضع منظومة وطنية متكاملة للتعافي الذكي (Smart Recovery System)، تُعيد التوازن للدولة والمجتمع والاقتصاد بعد الطوارئ، وتحوّل الأزمة إلى فرصة للتحول والإصلاح المستدام.

2. الإطار المفاهيمي للتعافي الذكي

✓ **تعريف التعافي الذكي**

هو عملية استراتيجية متكاملة تُعيد بناء القدرات الوطنية والبنى التحتية والاقتصاد والمجتمع بعد الأزمات، بطريقةٍ أكثر مرونة واستدامة وعدالة وكفاءة، باستخدام التكنولوجيا والذكاء المؤسسي لتقليل الخسائر ومنع تكرارها.

✓ **خصائصه الرئيسة**

أ. تكامل القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

ب. اعتماد البيانات والتحليل الكمي في التقييم.

ج. تسلسل المراحل من الإغاثة إلى إعادة الإعمار.

د. دمج مبادئ التنمية المستدامة والحوكمة الرقمية.

هـ. تحقيق العدالة المكانية والاجتماعية في التوزيع.

✓ **مبادئه الأساسية**

أ. التعافي هو تنمية سريعة تحت الضغط (World Bank, 2024).

ب. كل أزمة فرصة لإعادة البناء على نحوٍ أفضل (UNDRR, 2025).

ج. المرونة هي رأس المال الجديد للدولة الحديثة (OECD, 2024).

3. المراحل الاستراتيجية للتعافي الوطني

تُقسم عملية التعافي الذكي في العراق إلى خمس مراحل متكاملة، تمتد من الساعات الأولى بعد الأزمة إلى الاستدامة طويلة الأمد.

3.1 المرحلة الأولى – الإغاثة والاستجابة الفورية (Relief Phase)

أ. **المدة//** الأيام الأولى – الأسبوع الثالث بعد الأزمة

ب. **الأهداف//** إنقاذ الأرواح، تأمين الخدمات الحيوية، احتواء الكارثة.

ج. **الإجراءات//**

- ✓ تشغيل مركز العمليات الوطنية للطوارئ.
- ✓ توفير المأوى والغذاء والدواء عبر جسر لوجستي مركزي.
- ✓ تفعيل منظومة النقل الطارئ (الجيش – الدفاع المدني – النقل).
- ✓ استخدام الذكاء الاصطناعي لتوزيع الموارد حسب الكثافة السكانية.

د. **المخرجات//**

- ✓ استقرار أولي خلال 72 ساعة.
- ✓ خريطة دقيقة للأضرار والخسائر.

3.2 المرحلة الثانية – التقييم والتحليل (Assessment Phase)

أ. **المدة//** الأسبوع الثالث – الشهر الثالث

ب. **الأهداف//** تقييم الأضرار المادية والبشرية والمؤسسية لتحديد أولويات التعافي.

ج. **الإجراءات//**

- ✓ تنفيذ تقييم مشترك بين الوزارات والمحافظات عبر منصة رقمية.
- ✓ استخدام الطائرات المسيّرة والأقمار الصناعية لرسم الخرائط الميدانية.
- ✓ تقدير الخسائر المالية وفق معايير Post Disaster Needs Assessment (PDNA) المعتمدة دوليًا.

د. المخرجات//

- ✓ تقرير وطني لتقدير الأضرار (National Damage Report).
- ✓ تحديد كلفة إعادة الإعمار القطاعية.

3.3 المرحلة الثالثة – إعادة الإعمار المؤسسي والبنى التحتية (Reconstruction Phase)

أ. **المدة//** من الشهر الثالث حتى نهاية السنة الأولى بعد الأزمة.

ب. **الأهداف//** إعادة تأهيل المؤسسات الحيوية والبنى التحتية والخدمات الأساسية.

ج. الإجراءات//

- ✓ إطلاق البرنامج الوطني لإعادة الإعمار الذكي.
- ✓ أولوية للقطاعات الكهرباء، المياه، الصحة، التعليم، النقل.
- ✓ اعتماد تقنية Building Back Better (BBB) لضمان المرونة في التصميم.
- ✓ شراكات مع البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، والقطاع الخاص المحلي.
- ✓ رقمنة إجراءات العقود والمناقصات لمنع الفساد والهدر.

د. **المخرجات//**

- ✓ تشغيل 80% من الخدمات الأساسية خلال 12 شهرًا.
- ✓ بناء قواعد بيانات هندسية ولوجستية وطنية محدثة.

3.4 المرحلة الرابعة – التعافي الاقتصادي والاجتماعي (Socio-Economic Recovery)

أ. **المدة//** من نهاية السنة الأولى حتى السنة الثانية.

ب. **الأهداف//** استعادة النشاط الاقتصادي، وخلق فرص عمل، واستعادة الثقة المجتمعية.

ج. **الإجراءات//**

- ✓ تمويل مشاريع صغيرة ومتوسطة (SMEs) عبر صندوق الطوارئ الوطني.
- ✓ دعم المزارعين والصناعات المحلية بالمنح والقروض الميسّرة.
- ✓ برامج إعادة التوظيف والتدريب المهني للمتضررين.
- ✓ إعادة تفعيل شبكات الأمان الاجتماعي الرقمية.
- ✓ تنفيذ مبادرة مدن العراق القادرة على التعافي.

د. المخرجات//

- ✓ انخفاض البطالة بنسبة 30% خلال 18 شهرًا.
- ✓ ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى 4%.
- ✓ تحسن مؤشر الثقة الوطنية بمعدل 20%.

9.3.5 المرحلة الخامسة – التحول والاستدامة (Transformation & Sustainability)

أ. **المدة//** تمتد حتى السنة الثالثة وما بعدها.

ب. **الأهداف//** تحويل نتائج التعافي إلى نموذج دائم للحوكمة الذكية والاستدامة.

ج. الإجراءات//

- ✓ إدماج إدارة المخاطر في جميع السياسات العامة.
- ✓ إطلاق خطة العراق 2030 للمرونة الوطنية.
- ✓ استخدام الذكاء الاصطناعي في التخطيط المكاني والإسكان.
- ✓ إنشاء مركز التعلّم من الأزمات لتوثيق الدروس الوطنية.

د. المخرجات//

- ✓ تأسيس منظومة مستدامة للجاهزية والتخطيط الوقائي.

- ✓ تحسين موقع العراق في مؤشر المرونة العالمية (Global Resilience Index).

4. الإطار المؤسسي للتعافي الذكي

4.1 المجلس الوطني للتعافي وإعادة الإعمار

أ. الرئاسة رئيس مجلس الوزراء.

ب. العضوية وزراء التخطيط، المالية، الإعمار والإسكان، الكهرباء، الموارد المائية، البيئة، العمل والشؤون الاجتماعية، ومحافظو المناطق المتضررة.

ج. المهام

- ✓ تنسيق عمليات الإعمار والتعافي الوطني.
- ✓ إدارة التمويل الدولي والمحلي.
- ✓ مراقبة التنفيذ وضمان النزاهة.

4.2 الصندوق الوطني للتعافي

أ. يموَّل من موازنة الدولة، والمنح الدولية، وعائدات الطوارئ النفطية.

ب. يخضع لرقابة مالية مستقلة.

ج. يتيح تمويل مشاريع عاجلة خلال 30 يومًا من اعتماد الخطة.

د. يُدار عبر منصة رقمية شفافة (Iraq Recovery Tracker).

5. الحوكمة الرقمية للتعافي

5.1 المنصة الوطنية للتعافي الذكي (Smart Recovery Platform)

- ✓ **وظيفتها**

أ. جمع وتحليل بيانات الأضرار والمشروعات.

ب. تتبع الإنفاق والإنجاز لحظة بلحظة.

ج. تمكين المواطنين من الرقابة المجتمعية عبر تطبيق جوّال.

د. إصدار تقارير أسبوعية للبرلمان ومجلس الوزراء.

5.2 منظومة الرقمنة والتوثيق

أ. أرشفة رقمية لجميع العقود والتقارير والصور الميدانية.

ب. توثيق الدروس المستفادة وإتاحتها للبحث الأكاديمي.

ج. الربط مع الجامعات لتطوير حلول مستدامة محلية الصنع.

6. الدور المجتمعي والإعلامي في التعافي

6.1 المشاركة المجتمعية

أ. تشكيل لجان محلية للتعافي في المحافظات المتضررة.

ب. إشراك النقابات المهنية ومنظمات الشباب والمرأة.

ج. تشجيع المبادرات التطوعية في إعادة الإعمار والتنمية.

6.2 الاتصال والإعلام

أ. إطلاق حملة العراق ينهض للتوعية الوطنية.

ب. تخصيص قناة تواصل حكومية موحدة للأخبار الصحيحة.

ج. مكافحة المعلومات المضللة التي تعرقل الثقة العامة.

7. التمويل الدولي وإدارة المانحين

أ. إعداد خطة تمويل وطنية موحدة تشرف عليها وزارة المالية بالتنسيق مع البنك الدولي.

ب. فتح نافذة المانحين الدولية لإدارة المنح بطريقة رقمية شفافة.

ج. استخدام آلية التدفقات المضمونة (Guaranteed Flows) لتقليل الفساد.

د. إشراك القطاع الخاص المحلي في مشاريع الشراكة (PPP).

8. مؤشرات قياس الأداء للتعافي الوطني

المجال	المؤشر	خط الأساس (2025)	الهدف (2027)
الخدمات الأساسية	نسبة استعادة الإمدادات	%60	%95
البنية التحتية	كفاءة الصيانة الدورية	%40	%85
الاقتصاد	نمو الناتج المحلي	+%2	+%5
العمالة	معدل البطالة	%25	%12
الثقة المؤسسية	مؤشر الثقة العامة	%30	%55
البيئة	نسبة الأراضي المتعافية من الجفاف	%20	%45

9. الدروس المستفادة من التجارب الدولية

أ. تجربة اليابان بعد زلزال 2011 دمج التعليم المجتمعي في خطط التعافي.

ب. تجربة كوريا الجنوبية اعتماد الحوكمة الرقمية لتتبع الإنفاق العام.

ج. تجربة ألمانيا بعد فيضانات 2021 إشراك البلديات والقطاع الخاص في التخطيط المحلي.

د. تجربة مصر والأردن في إعادة الإعمار الحضري التركيز على البنية التحتية الخضراء.

10. التوصيات التنفيذية للمحور

أ. تبنّي خطة وطنية للتعافي الذكي 2026–2030 تحت إشراف مجلس الوزراء.

ب. دمج مفهوم التعافي في السياسات التنموية الوطنية (رؤية العراق 2050).

ج. إقرار نظام رقمي موحد لإدارة مشاريع الإعمار.

د. توسيع صلاحيات المحافظات في تنفيذ المشاريع الطارئة.

هـ. إشراك الشباب في برامج التدريب والمراقبة الرقمية.

و. تحفيز القطاع الخاص من خلال إعفاءات ضريبية مشروطة بالشفافية.

ز. تعزيز الإعلام التنموي في رواية نجاحات التعافي وبناء الثقة العامة.

الحصاد

يمثّل التعافي الذكي نقطة التحوّل الكبرى في إدارة الأزمات العراقية، إذ يُعيد رسم العلاقة بين الإنسان، الدولة، والبيئة على أساس من المرونة والابتكار والمسؤولية المشتركة.

فالأزمة لم تعد نهاية دورة، انها بداية دورة جديدة أكثر وعيًا واستعدادًا.

وإذا تبنّت الحكومة هذا الإطار، فإن العراق يمكن أن يتحول من بلدٍ يتلقى الصدمات إلى دولةٍ تُنتج الحلول، ومن اقتصاد هش إلى منظومة مرونة تعتمد على المعرفة والتكنولوجيا والمواطنة الواعية.

قيادة التحول يعني تجنّب الخطر و تحويله إلى طاقة تغيير إيجابية.

وبذلك ينتقل العراق من مفهوم **الدولة المستجيبة** إلى **الدولة المتوقعة**، ومن **حكومة الأزمات** إلى **حكومة المرونة الذكية**.

1. عناصر التحوّل الوطني

أ. **التنبؤ** (Prediction)// عبر الذكاء الاصطناعي والبيانات المفتوحة.

ب. **الوقاية** (Prevention)// عبر الخطط المسبقة والسياسات الوقائية.

ج. **الجاهزية** (Preparedness)// عبر التمرين والتدريب والتخطيط.

د. **الاستجابة** (Response) عبر القيادة والسيطرة الرقمية.

هـ. **التعافي** (Recovery)// عبر الإعمار الذكي والتمويل المستدام.

و. **التعلّم** (Learning)// عبر التقييم المؤسسي المستمر.

2. التوصيات الختامية

أ. إقرار الاستراتيجية الوطنية للمخاطر والطوارئ 2026–2030.

ب. اعتماد الإطار الوطني الموحّد كمرجع تشريعي وتنفيذي في مجلس الوزراء.

ج. إلزام كل وزارة ومحافظة بإعداد خطة مخاطر سنوية وتحديثها إلكترونيًا.

د. دمج منظومة الإنذار المبكر ضمن برنامج التحول الرقمي الوطني.

هـ. استحداث مراكز بحثية جامعية متخصصة في علوم الكوارث والمخاطر.

و. إطلاق تقرير سنوي وطني بعنوان مؤشر جاهزية العراق.

ز. تعزيز التعاون الإقليمي عبر مبادرة العراق للسلام والمرونة الإقليمية.

3. الحصاد العام للدراسة

إن العراق يقف اليوم على عتبة مرحلة جديدة من تاريخه الحديث، مرحلةٍ تُبنى فيها الدولة بعقلٍ استباقيٍّ ذكيٍّ وقيادةٍ مؤسسيةٍ واعية تدرك أن بقاءها واستقرارها مرتبطان بقدرتها على إدارة المخاطر وليسَ تجنّبها فحسب.

هذا الإطار الوطني الموحّد هو نواة العراق الآمن الذكي المستدام، إذ يُحوّل التهديد إلى فرصة، والأزمة إلى محرّك إصلاح، والخطر إلى طاقة تحوّل.

فالجاهزية مثلما هي فعلٌ حكوميٌ عاجل، فهي ثقافة وطنية شاملة، تتجذر في التعليم، والإعلام، والسياسات، والإدارة العامة، وتتحول إلى منهج دولة، بعيداً عن ثقافة ردود الفعل والارتجال.

وبذلك، يُصبح العراق نموذجًا إقليميًا في إدارة المخاطر والتحوّل الذكي وصُنع المستقبل.

مراجع ومصادر مهمة

المراجع العربيّة والوطنيّة

1. البنك المركزي العراقي. (2025). تقرير الاستقرار المالي لسنة 2025. بغداد البنك المركزي العراقي. https//cbi.iq

2. البنك المركزي العراقي. (2024). تقرير المخاطر المالية. بغداد البنك المركزي العراقي.

3. دستور جمهورية العراق لعام 2005. الوقائع العراقية. بغداد مجلس النواب.

4. وزارة التخطيط العراقية. (2024). خطة التنمية الوطنية 2025–2029. بغداد وزارة التخطيط.

5. وزارة البيئة العراقية. (2023). التقرير الوطني لتغير المناخ في العراق. بغداد وزارة البيئة.

6. وزارة الموارد المائية. (2024). الاستراتيجية الوطنية للمياه والري 2024–2030. بغداد وزارة الموارد المائية.

7. مجلس الوزراء العراقي. (2024). قانون الطوارئ المالية رقم (2) لسنة 2021 (المحدّث). بغداد الجريدة الرسميّة.

المراجع المترجمة

صندوق النقد الدولي. (2024). آفاق الاقتصاد الإقليمي – الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ترجمة رسمية. واشنطن صندوق النقد الدولي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2024). التنمية البشرية في العراق فرص التحول بعد الأزمات. بيروت المكتب الإقليمي للدول العربية.

الوكالة الدولية للطاقة. (2024). آفاق الطاقة العالمية 2024. باريس الوكالة الدولية للطاقة.

الأمم المتحدة للحد من الكوارث. (2015). إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015–2030. جنيف مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.

المراجع الأجنبية

1. IMF. (2025, July 11). Iraq 2025 Article IV Consultation – Press Release; Staff Report; and Informational Annex. Washington DC International Monetary

Fund. https//www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2025/07/11/Iraq-2025-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Informational-Annex-568569

2. World Bank. (2025). Iraq Country Economic Memorandum 2025. Washington DC World Bank. https//www.worldbank.org/en/country/iraq

3. World Bank Data. (2025). World Development Indicators – Iraq. Washington DC World Bank. https//data.worldbank.org/country/iraq

4. UNDRR. (2023). Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction (GAR 2023). Geneva United Nations Office for Disaster Risk Reduction. https//www.undrr.org/gar

5. UNEP. (2024, Aug 28). Land Degradation Neutrality – Iraq (PIR). Nairobi UN Environment Programme. https//www.unep.org

6. WHO. (2024). Iraq – Country Profile 2024. Geneva World Health Organization. https//www.who.int/countries/irq

7. IEA. (2024, Oct 16). World Energy Outlook 2024. Paris International Energy Agency. https//www.iea.org/reports/world-energy-outlook-2024

8. FAO. (2025, May 24). Tackling Water Scarcity Requires Speed, Scale and Determination. Rome Food and Agriculture Organization. https//www.fao.org

9. WEF. (2025, Jan 15). The Global Risks Report 2025 (20th ed.). Geneva World Economic Forum. https//www.weforum.org/publications/global-risks-report-2025

10. Transparency International. (2025). Corruption Perceptions Index 2024. Berlin Transparency International. https//www.transparency.org/en/cpi/2024

11. The Fund for Peace. (2025). Fragile States Index 2024. Washington DC The Fund for Peace. https//fragilestatesindex.org

12. Chatham House. (2025, Aug 13). Iraq's Water Crisis Dammed by Neighbours, Failed by Leaders. London The Royal Institute of International Affairs. https//www.chathamhouse.org

13. RAND Corporation. (2024). National Risk Assessment in the Middle East Lessons Learned. Santa Monica CA RAND. https//www.rand.org

14. CSIS. (2024). Iraq Energy Security Outlook 2024. Washington DC Center for Strategic and International Studies. https//www.csis.org

15. IISS. (2024). The Military Balance 2024. London International Institute for Strategic Studies. https//www.iiss.org

المراجع المعيارية والدستورية

1. ISO. (2018). ISO 31000 Risk Management – Guidelines. Geneva International Organization for Standardization. https//www.iso.org

2. ISO. (2019). ISO 22301 Business Continuity Management Systems. Geneva ISO.

3. United Nations. (2015). Paris Agreement on Climate Change. New York United Nations.

4. OECD. (2023). Recommendation on the Governance of Critical Risks. Paris OECD Publishing. https//www.oecd.org

العراق في ميزان المخاطر والاستجابة والتعافي

تصميم ايهاب هادي